جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكر مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان :علوم اقتصادية و علوم التسيير و علوم تجارية

فرع :علوم مالية و محاسبة

تخصص : دراسات محاسبية وجبائية معمقة

بعنوان:

تقييم الممارسات الجبائية في الشركات البترولية الجزائرية

"دراسة حالة: الشركة الوطنية لخدمات الآبار ENSP " - حاسي مسعود -

الفترة 2012/2014

من إعداد الطالب :جغاب عبد الوهاب

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :22 ماي 2018

أمام اللجنة المكونة من السادة:

- الاستاذ : عبد القادر دشاش (جامعة قاصدي مرباح) رئيسا
- الدكتور: نور الدين بعيليش (جامعة قاصدي مرباح) مشرفا ومقررا
- الاستاذ : الذوادي غريب (جامعة قاصدي مرباح) مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2017

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكر مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان :علوم اقتصادية و علوم التسيير و علوم تجارية

فرع :علوم مالية و محاسبة

تخصص : دراسات محاسبية وجبائية معمقة

بعنوان:

تقييم الممارسات الجبائية في الشركات البترولية الجزائرية

"دراسة حالة: الشركة الوطنية لخدمات الآبار ENSP " - حاسي مسعود -

الفترة 2012/2014

من إعداد الطالب :جغاب عبد الوهاب

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :22 ماي 2018

أمام اللجنة المكونة من السادة:

- الاستاذ : عبد القادر دشاش (جامعة قاصدي مرباح) رئيسا
- الدكتور: نور الدين بعيليش (جامعة قاصدي مرباح) مشرفا ومقررا
- الاستاذ : الذوادي غريب (جامعة قاصدي مرباح) مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2017

الأهداء

أهدي هذا العمل :

إلى والدي ووالدتي حفظهما الله وأطال في عمرهما الذين ربياني وسهرا معي وساعداني بدعائهما

إلى زوجتي العزيزة وابنتي الكتكوتة أشواق

إلى إخوتي و أخوتي الأعزاء كل باسمه

إلى رفقاء الدرب من أصدقاء وزملاء الدراسة والعمل

وإلى جميع من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بكلمة أو دعاء

وإلي كل من يؤمن بأن بذور النجاح هي التغيير هي في ذاتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى

عبد الوهاب جغاب

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحمد لله على إحسانه و الشكر له على توفيقه و امتنانه

بعد شكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل الشكر

إلى الوالدين العزيزين الذين أعانوني و شجعوني على الاستمرار في مسيرة العلم و النجاح، و إكمال الدراسة الجامعية و البحث؛ كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفني بإشرافه على مذكرة بحثي الأستاذ الدكتور **"نور الدين بعيليش"**

الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائه ، توجيهاته العلمية؛ و التي ساهمت بشكل كبير في إتمام و استكمال هذا العمل؛ إلى كل أساتذة قسم العلوم التجارية

كما أتوجه بخالص شكري و تقديري إلى كل من ساعدني من قريب أو من

بعيد على إنجاز و إتمام هذا العمل.

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

عبد الوهاب جغاب

الـمـلـخص

يعـالج موضوع المذكرة مدى أهمية الممـارسة الجبائية في الشركات البترولية الجزائرية , كون الممارسات الجبائية تشكل دورا كبيرا وفعالا وذلك لما تحققه من مداخيل للميزانية وتمويل للخزينة العمومية , فالمسير له الحق في المفاضلة بين الإختيارات الجبائية الموضوعة تحت تصرف الشركة، و الاستفادة من الامتيازات الجبائية في ظل الخضوع للضرائب المفروضة من قبل المشرع الجزائري حاولنا من خلال هذا البحث التعرف على مدى قيام المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ensp وتقييم هذه الممارسات الجبائية والعلاقة التي تربطها بالإدارة الجبائية، حيث اعتمدنا في بحثنا في الجانب النظري على الممارسات الجبائية في المؤسسة، وفي دراسة الحالة تطبيق وتقييم هذه الممارسات بالمؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ensp ، وذلك بالاستعانة بالمقابلة الشخصية والوثائق لتقييم الممارسات والضرائب المفروضة على المؤسسة بهدف التوصل إلى فهم واضح للإشكالية المطروحة.

وأخيرا خلصت الدراسة إلى أن التسيير الجبائي يمارس في شركات البترولية الجزائرية بطرق قانونية ممنهجة وذلك بإتباع المراسيم والتشريعات الجبائية.

الكلمات المفتاحية :تسيير جبائي، ممارسات جبائية، امتيازات جبائية، شركات بترولية، إدارة جبائية

SUMMARY:

The subject of the thesis addresses the importance of tax practice in Algerian oil companies, since tax practices have an important and effective role because of what they realize as revenues for the budget and the financing of the Treasury. The manager has the right to opt for a tax election made available to the company, and to benefit from the tax privileges by submitting to the taxes imposed by the Algerian legislator.

Through this research, we have tried to determine the rate realized by the National Well Services Company ENSP and the evaluation of these tax practices and the relationship that binds it to the tax administration. We adopted in our research on the theoretical side on the company's tax practices, and in the case study we based on the application and evaluation of these practices to the National Company for the Well Services ENSP in doing call for personal interviews and documents to evaluate the practices and taxes imposed on the company in order to understand the problem.

Finally, the study concluded that tax regulations are practiced in Algerian oil companies by systematic legal methods, following decrees and tax legislation.

Keywords: tax management, tax practices, tax privileges, oil companies, tax administration.

قـائـمـة الـمـحـتـويـات

البيـــان	رقم الصفحة
الإهداء	II
الشكر	III
الملخص	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول والأشكال	VII
قائمة الملاحق والاختصارات والرموز	VIII
مقدمة	ب
الفصل الأول : الأدبيات النظرية لواقع الممارسة الجبائية	
المبحث الأول :ماهية التسيير الجبائي	07
المبحث الثاني :الدراسات السابقة	19
الفصل الثاني :دراسة حالة الشركة الوطنية لخدمات الآبارENSP	
المبحث الأول :طريقة و الأدوات	27
المبحث الثاني :النتائج والمناقشة	39
الخاتمة	48
المراجع	50
الملاحق	52
الفهرس	55

قـائـمـة الـجـداول

رقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	جدول يبين فرق العقوبات	16
02	أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	23
03	رقم الأعمال المصرح به خلال الدورة المؤسسة.و.خ.آ .لسنة 2009	30
04	الضرائب والرسوم التي تخضع لها المؤسسة	39
05	الضرائب والرسوم التي تخضع لها الشركة في ما يخص الضريبة على أرباح الشركات (IBS)	40
06	الضرائب والرسوم التي تخضع لها الشركة في ما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي الرواتب والأجور	41
07	الضرائب والرسوم الأخرى التي تخضع لها	41
08	تقييم الممارسات الجبائية في شركة الوطنية لخدمات الآبار بخصوص فعالية التسيير الجبائي	42
09	العلاقة التي تربط شركة الوطنية لخدمات الآبار بالإدارة الجبائية	43

قـائـمـة الأشكـال

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	شكل يظهر مستويات الخطر الجبائي	19
02	بطاقة فنية عن المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار	30
03	الهيكل التنظيمي لمجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار.	39

قـائـمـة الـمـلاحق

رقم	العنوان	الصفحة
01	شهادة الاعفاء من رسم على القيمة المضافة	54
02	التصريح بالضرائب والرسوم في وثيقة G50	55

قـائـمـة الاختـصـارات و الـرمـوز

الدلالة باللغة العربية	الدلالة باللغة الأجنبية	الاختصار/ الرمز
E.N.S.P	Entreprise Nationale de Services aux Puits	الشركة الوطنية لخدمات الابار
TVA	Taxe Sur Valeur Ajoutée	الرسم على القيمة المضافة
TAP	Taxe Sur L'activité Professionnelle	الرسم على النشاط المهني
IBS	Impôt Sur Le Bénéfice Des Sociétés	الضريبة على أرباح الشركات
IRGS	Impôt Sur Le Revenue Globale Salair	الضريبة على الدخل الإجمالي
TABD	Taxe sur les activités polluées ou dangereuses sur l'environnement	الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة
TF	Taxe foncière	الرسم العقاري
TPA	La taxe Patauger Et l'apprenti	رسوم التكوين والتمهين

مقدمة

طرح الإشكالية:

تعتبر الضرائب من أهم الأدوات التي تلجأ إليها الدولة في سياستها المالية لتحقيق الأهداف التي ترجوها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو تنموية, بحيث يعد العامل الجبائي أحد أهم العوامل التي لابد من إدراجها في عملية اتخاذ القرار وهو أساس ما يصطلح عليه التسيير الجبائي، فهذا الأخير يجب على المؤسسة مسايرته والتوافق معه , كما يوفر التسيير الجبائي إمكانية المؤسسة التعامل مع الجباية ومسايرتها خدمة لأهدافها.

وقد منح المشرع الجزائري لكل من المكلفين بالضريبة وإدارة الضرائب حقوقا وواجبات من أجل حماية الحقوق العامة و الخاصة ،وبناءا عليه وفي بيئة الأنظمة الضريبية التصريحية الحديثة، حيث يقوم فيها المكلفون بالإبلاغ عن أوعيتهم انطلاقا من حسن نيتهم حتى يثبت العكس، تعد المراجعة الجبائية الفعل المقابل والضروري لهذا النظام الذي يخول للإدارة الضريبية مراجعة التصريحات ومعاينة الأخطاء والنقائص والإعفاءات، وكذلك عدم احترام الالتزامات الجبائية من قبل المكلفين . وبذلك فهي تشكل وسيلة فعالة تضمن مصلحة الخزينة العمومية من جهة، ومن جهة أخرى لردع المكلفين وتحسيسهم بان إدارة الضرائب ذات حضور دائم، وهذا ما ينعكس على تصريحاتهم وسلوكياتهم اتجاه التزامهم الضريبي

تخضع شركات البترولية كغيرها من المؤسسات للضرائب والرسوم كما تفرض عليها التزامات جبائية ومن هذا قمنا بدراسة الجانب النظري للتسيير الجبائي وتقييم الممارسات الجبائية في المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار وعلاقتها بالإدارة الجبائية.ومن خلال ما تم عرضه يمكننا طرح الإشكالية التالية:

طرح الإشكالية : ما هو واقع العلاقة الجبائية بين الشركات البترولية مع إدارة الضرائب و طرق تقييمها ؟

وبالتالي تتفرع عنه أسئلة فرعية تدور حول النقاط التالية:

1. ما مدى تقييم الممارسات الجبائية في المؤسسة البترولية..... ؟
2. ما هو واقع التسيير الجبائي في المؤسسة البترولية.....؟
3. ما هي واقع العلاقة التي تربط الشركة البترولية بالإدارة الجبائية.....؟

I. **وكمحاولة أولية سنضع بعض الفرضيات للتساؤلات المطروحة:**

1- **الفرضية الأولى** : تخضع الشركة البترولية لمختلف الضرائب والرسوم كأي مؤسسة أخرى .

2- **الفرضية الثانية:** تعمل المؤسسة على تحسين التسير الجبائي في المؤسسة من أجل تحسين علاقة مع إدارة الضرائب .

3- **الفرضية الثالثة:** اعتبار الجباية او التسيير الجبائي ضمن الأولويات الأساسية لشركة البترولية في معاملاتها مع الإدارة الجبائية

II. **مبررات إختيار الموضوع** :للاعتبارات الاتية :

الاسباب الذاتية :

- الميول الشخصي للجانب الجبائي
- الإسهام في تنويع مواضيع البحث في مجال التخصص
- الاهتمام لمعرفة طبيعة هذا النوع من الشركات في الجزائر

الاسباب الموضوعية :

- تعتبر الجباية البترولية المورد الرئيسي والأول للدولة ,وبتالي معرفة كيف تؤثر المخاطر الجبائية سلبا على هذا المصدر
- حاجة الشركات الاقتصادية الجزائرية وخاصة البترولية للتسيير الجبائي لمواجهة الخطر الجبائي
- التأثير المباشر لأحكام التشريع والقانون الجبائي على الجباية البترولية كونها كونها مصدر خزينة الدولة.

III. **أهداف البحث :**

- التعرف على النظام الجبائي من قبل الشركات البترولية
- التعرف على مدى قيام الشركات البترولية موضوع الدراسة بالتسيير الجبائي
- تعرف على مدى قيام الشركات البترولية بتطبيق التسيير الجبائي في منظومتها التسييرية.
- تقديم التوصيات اللازمة التي يمكن أن تساعد الشركات البترولية والاستفادة من مزايا الضرائب

IV. **أهمية البحث**

- تظهر أهمية الدراسة في تسليط الضوء على واقع الجباية داخل الشركات البترولية الجزائرية
- واقع التسيير الجبائي من تحفيزات جبائية وواقع الأمن والخطر الجبائي
- واقع الممارسات الجبائية داخل المؤسسات البترولية من التزامات (ضرائب والرسوم)
- تقييم واقع الممارسات الجبائية في الشركات البترولية الجزائرية

V. **حدود الدراسة :**

تمت دراستنا على مستوى الشركة الوطنية لخدمات الآبارensp بحاسي مسعود خلال فترة 18 أفريل الى 29 أفريل 2018 لموسم جامعي 2018/2017

VI. **منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:**

لإعداد هذه الدراسة استخدمنا الجانب النظري والمنهج الوصفي التحليلي لمعرفة ماهية التسيير الجبائي وتقييم فعاليته، وكذلك قمنا بإجراء دراسة حالة بالشركة الوطنية لخدمات الآبار ensp لربط الجزء النظري بالتطبيقي مستعملين في ذلك أداة المقابلة.

VII. صعوبات البحث

تعرضنا عند القيام بهذه الدراسة إلى عدت صعوبات منها:

- عدم وجود المعلومات الكافية الخاصة بالموضوع في الجانب التطبيقي.
- نظرا لتحفظ عن المعلومات المالية في المؤسسة ، وخصوصا المعلومات الخاصة بالمحاسبة والجباية ، مما أدى إلى عدم الحصول على المعلومات الكافية.
- نظرا لضيق الوقت المخصص بالمذكرة ، لم نستطيع الإلمام بجوانب الموضوع وربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي
- عدم الحصول على الوثائق نظرا لأن جباية المؤسسة على مستوى المديرية العامة بالجزائر.

VIII. خطة و هيكل البحث

تم تقسيم الموضوع الى جانبين: حيث خصصنا الفصل الأول للجانب النظري أما الفصل الثاني للجانب التطبيقي

تعرضنا في مقدمة بحثنا إلى مدخل حول الممارسات الجبائية للمؤسسة محل الدراسة.

الفصل الأول : حيث نتطرق فيه إلى الإطار النظري للممارسات الجبائية وقسم هذا الفصل إلى مبحثين، في المبحث الأول تم التطرق فيه إلى ماهية التسيير الجبائي وذكر مبادئه وحدوده بالإضافة إلى تقييم فعالية التسيير الجبائي والتصريحات الجبائية، وفي المبحث الثأني في هذا المبحث تم عرض الدراسات السابقة وما يميزها عن الدراسة الحالية

الفصل الثأني : فقد خصصناه لدراسة الحالة من أجل إعطاء صورة عن تقييم الممارسات الجبائية في شركة الوطنية لخدمات الآبار ensp ، وتمثلت دراسته في مبحثين، خصصنا المبحث الأول للطريقة والأدوات المستخدمة في البحث، وفي المبحث الثأني تم فيه مناقشة نتائج الدراسة وتحليلها للخروج بنتيجة، وفي الأخير تطرقنا في هذا البحث إلى أهم نتائج الدراسة والتوصيات والاقتراحات التي رأيناها مناسبة للمؤسسة محل الدراسة، بالإضافة إلى اقتراح آفاق مستقبلية للبحث.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية لواقع الممارسات الجبائية

تمهيد

يعرف التسيير على أنه الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة في المؤسسة وذلك من أجل تحقيق الأهداف المسطرة , والتسيير الجبائي هو مزيج بين السلوك القانوني والجبائي وعلم التسيير يتعلق بتسيير المتغير الجبائي في المؤسسة في جميع مراحل دورة حياتها، ولذا هي تسعى إلى تعظيمه بدون الخروج عن الإطار القانوني.

كما يعتبر العامل الجبائي من أهم العناصر التي تهتم بها الدولة في المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والمؤسسات البترولية بشكل خاص, ولا يتأتى ذلك إلا من خلال التسيير الجبائي المحكم والفعال ,الذي أصبح هذا الأخير ذو أهمية كبيرة خصوصا في الدول التي تمتاز بعدم استقرار في تشريعها وتمتاز بمرونة كبيرة في قوانينها

سنعرض في هذا الفصل الجانب النظري للدراسة والمتمثل في التسيير الجبائي وتقييم فعالية التسيير الجبائي في المؤسسات البترولية والذي يتضمن بعض المفاهيم المتعلقة بالتسيير الجبائي والفعالية الجبائية وقد تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول :ماهية التسيير الجبائي.
- المبحث الثاني :الدراسات السابقة.

المبحث الأول : ماهية التسيير الجبائي

يعرف التسيير الجبائي على انه الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة في المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة فالتسيير الجبائي يعمل على تعزيز قدرة المؤسسة في الحصول على التدفقات المالية من خلال التخفيض في التكاليف الجبائية ، وبالتالي الرفع من المردودية المالية للمساهمين كما له أهمية بالغة على المستوى الأداء و القرارات المالية في مراحل نشاط المؤسسة ,كما يعرف التسيير الجبائي بأنه الاختيار من بين الخيارات الجبائية المتاحة للمؤسسة مع الأخذ بالاعتبار :

- ✓ النصوص التشريعية الجبائية
- ✓ خصوصيات كل مؤسسة
- ✓ درجة المخطر الجبائي

في هذا المبحث سنتناول أهم العناصر الأساسية المتعلقة بالتسيير الجبائي، ففي المطلب الأول سيتم التطرق فيه إلى مفهوم التسيير الجبائي، أما مطلبه الثاني فيتحدث على التصريحات الجبائية وتقييم فاعلية التسيير الجبائي

المطلب الأول : مدخل التسيير الجبائي

الفرع الأول : مفهوم وضرورة التسيير الجبائي

اولا : مفهوم التسيير الجبائي

يعتبر فرع من فروع التسيير المالي ويعني إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار، بحيث يهدف إلى تمكين المؤسسة من الاستفادة من مزايا جميع الاختيارات الجبائية، وتجنيب المؤسسة التكاليف الجبائية الإضافية من خلال قدرة المسير على إنتقاء أحسن الطرق و الاختيارات الجبائية وتوظيفها لفائدة المؤسسة في ظل الإلتزام بقواعد التشريع الجبائي وبالتالي هو وسيلة لترشيد القرار [1]

1. المفاهيم ذات الطبيعة الأنجلوسكونية

[1] عباسي صابر وشعوبي محمد فوزي،" **أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية**"، مجلة الباحث، عدد 12 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013 ، ص 117

المدرسة الأنجلوسكونية ترى أن التسيير الجبائي يهتم بكل التكاليف بما فيها التكاليف الجبائية و الأطراف المتعاقدة مثل :حملة الأسهم ، المدراء التنفيذيين ، المدراء الماليين ، المحللين الماليين ، إدارة الضرائب و المجتمع،.....إلخ ، المعنية بالإفصاح لها عن مبلغ الضريبة (أي أنه لا يتعلق بالإدارة فقط) ، فبالإضافة إلى أن له نظرة عالمية وذلك راجع لطبيعة المؤسسات التي تنشط في مثل هذه البيئة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التسيير الجبائي يهدف إلى تعظيم أرباح المساهمين، وذلك بالحفاظ على قيم سوقية مرتفعة في السوق المالي عن طريق ضمان أقل إخضاع ضريبي، وهذا ما يسمى بالمساهمة في خلق القيمة.

2. المفاهيم ذات الطبيعة الفرانكفونية

يعتبر التسيير الجبائي أحد فروع التسيير المالي ويقصد به إدراج العامل الجبائي في اتخاذ القرار، وذلك بهدف تمكين المؤسسة من الاستفادة من المزايا التي يطرحها التشريع الجبائي و تقليص الأعباء الضريبية إلى حدها الأدنى وذلك من خلال قدرتها على إستغلال الفرص والمزايا الضريبية التي يمنحها القانون والتحكم فيها، وكذلك البحث عن أحسن الطرق والخيارات الجبائية وتوظيفها لفائدة المؤسسة في ظل الالتزام بقواعد التشريع الجبائي.

ثانيا :ضرورة التسيير الجبائي

إن ضرورة التسيير الجبائي الجيد هو من مهام أي مؤسسة . فتسيير الجباية هو الاختيار ما بين الخيارات الجبائية المعروضة على المؤسسة , مع الأخذ بعين الإعتبار المعالم المتغيرة المتمثلة في النصوص الجبائية والمتمثلة في قوانين المالية إضافة الى خاصية كل مؤسسة والتي تستدعي على كل منها تحليل شروطها الخاصة للاستغلال، فمثلا :مدة الإهتلاك والتي تختلف من مؤسسة إلى أخرى حسب النشاط اليومي يجب توضيح مفهوم الخطر الجبائي لإزالة الغموض والخلط بين المفاهيم ، أي بين تسيير الخطر الجبائي ومفهوم التهرب الجبائي إن تسيير الخطر الجبائي يمثل المرحلة الأولى لكل تسيير جبائي للمؤسسة، فالهدف هو السماح للمؤسسة بتحقيق مستوى كافي من الأمن الضريبي. إن إمساك خطر جبائي لا يشكل الانتهاك الحر لنصوص القانون، ولكن على العكس من ذلك إستعمال واقع القانون الجبائي لصالح المؤسسة إضافة إلى أن المؤسسة تفضل وضعية خاصة إن ضرورة التسيير الجيد لجباية المؤسسة يقتضي أن يكون منفذا في الوقت المناسب ويمكن أن يكون ذلك في مختلف المؤسسات تسيير آني أو فوري، تسيير قصير المدى، تسيير على المدى الطويل، مما يستدعي معرفة التعجيل أو التأخير لخيار جبائي وذلك من منظور الحصول على أقصى ربح، ويمكن أيضا في عدة حالات أن يكون مفيدا في تأجيل استنزال العجز أو التخلي عن ربح بتطبيق النظام المشجع على ربح ضريبي أكثر أهمية في المدى المتوسط[1].

[1] زرقون محمد،" **محاضرة في مقياس التسيير والمراجعة الجبائية**"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2017/2016

الفرع الثاني: أسس التسيير الجبائي ومميزاته

اولا : أسس التسيير الجبائي

1. **الأساس القانوني** : إن القانون رقم :89_01 المؤرخ في 07 فيفري 1989 في المادتين 04_05 ينص على أن "يلتزم المسير بتحسين المردودية الاقتصادية و المالية للملك و ذلك من خلال تسييره بالمستوى المطلوب مع وجوب استخدام الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك" أي الخيارات الجبائية الممنوحة من طرف المشرع و هذا يدل على مبدأ حرية التسيير الجبائي.
2. **الأساس الإقتصادي:** إن الأساس الاقتصادي يتمثل في مبدأ حرية تسيير المؤسسة أي تسيير المؤسسة للجباية الخاضعة لها لكونها تعيش في محيط شديد المنافسة مما يجعلها تحاول تخفيض التكاليف بتقييم اختياراتها الجبائية و تتحمل عواقبها سواء كانت إيجابية أو سلبية و ليس لإدارة الضرائب الحق في التدخل في طريقة التسيير[1]

ثانيا:مميزات التسيير الجبائي

يتميز التسيير الجبائي بخاصيتين أساسيتين:

- ✓ استعماله للوسائل المتاحة من طرف التشريع الجبائي.
- ✓ كونه ناتج عن قرار طوعي للمكلف بالضريبة.

1. **استعمال الوسائل المشروعة قانونا** يفترض التسيير الجبائي وجود تحليل عقلاني للتشريعات من اجل تحسس و إيجاد مختلف الاختيارات الممنوحة من طرف المشرع , و بالتالي إيجاد هامش حركة ضمن الإطار القانوني، وعليه فإن من بين مميزات الأساسية للتسيير الجبائي انه ممارسة قانونية بعيدة كل البعد عن الغش والتهرب الضريبيين و اللذان تحاربهما إدارة الضرائب لأنهما ممارسات غير مشروعة تهدف الى تجنب دفع الضريبة , إلا أنها بالمقابل تقر و تعترف بالتسيير الجبائي للمؤسسة.
2. **القرار الطوعي للتسيير الجبائي** : تتضمن عملية اتخاذ القرارات الاختيار بين بديلين أو أكثر إن القرارات التي تنتج عن التسيير الجبائي قرارات تعكس إدارة المؤسسة وليست مفروضة عليها، وعليه لا يمكن الحديث عن التسيير

[1] بن زاوي محمد صابر،" **فعالية المراجعة الخارجية في التسيير الجبائي للمؤسسة الإقتصادية دراسة تحليلية لعينة من محافظي الحسابات والخبراء المهنيين**"، مذكرة ماستر .

الجبائي إذا لم تكن هناك خيارات وبدائل جبائية يمنحها المشرع للمؤسسة من اجل تسيير عملياتها المختلفة إذ يصبح الأمر في مثل هذه الحالة مجرد تطبيق بسيط للقواعد الإجراءات الضريبية التي يحددها التشريع و التنظيم

الفرع الثالث :مبادئ وحدود التسيير الجبائي

اولا :مبادئ التسيير الجبائي

1. **مبدأ الحرية في التسيير** :يعمل المسير الجبائي على الاختيار بين عدة بدائل متاحة قانونا وذلك من خلال إدراكه للمزايا الضريبية التي يحققها هذا الاختيار. فالمكلف بالضريبة من خلال تسييره لأعماله من حقه أن يستفيد إلى الحد الأقصى من الامتيازات التي تسمح له الظروف بالاستفادة منها ,وذلك حسب مهارته في أن يستفيد إلى الحد الأقصى من الامتيازات التى تسمح له الظروف بالاستفادة منها ، وذلك حسب مهاراته في التعامل مع الجباية .مثل التهرب الذي يمكن المكلفون عدم دفع الضريبة دون ارتكاب ايه مخالفة لنصوص التشريع الجبائي والاستفادة من ثغرات القانون

وبتالي حرية التسيير تظهر جليا في حساب النتيجة الجبائية . والدور الذي تلعبه إدارة الضرائب . فالنتيجة الجبائية تحسب من خلال النتيجة المحاسبية بعد إجراء بعض التعديلات عليها ,فدور إدارة الضرائب هذا هو التأكد من صحة النتائج من خلال مراجعة الوثائق المبررة للقيود المحاسبية المسجلة دون أن يكون لها الحق في الحكم على نوعية التسيير ,وهذا هو جوهر مبدأ الحرية في التسيير .

2. **مبدأ عدم التدخل في التسيير** : إن التشريع الضريبي يلزم المؤسسة بالإيفاء بإلتزماتها الضريبية تجاه إدارة الضرائب وفق الشروط المحددة مسبقا .فليس للإدارة الجبائية الحق في التدخل في نمط تسيير المؤسسة أو أن تنتقد خياراتها مادامت المؤسسة تفي بإلتزماتها القانونية حتى وأن رأت هذه الخيارات عديمة الجدوى أو سيئة الاختيار ,فمثلا يحق للمسير أن يلجأ إلى الاستدانة من اجل توسيع استثماراته . وبالتالي يحق له خصم فوائد القروض من الربح الخاضع حتى و إن كانت الاموال الخاصة كافية للتمويل[1]

فمبدأ عدم التدخل في تسيير المؤسسة إذن ينطبق على إدارة الضرائب التي يجب أن توجه مراقبتها للدفاع عن مصالح الخزينة العمومية والمتمثلة في تحصيل الضرائب والرسوم التي على عاتق المؤسسة في أجالها القانونية وبالطرق و الاجراءات المعمول بها .وذلك من خلال مراجعة التصريحات او با جراء مراقبة على مستوى محل المكلف للتأكد من صحة الإقرارات المقدمة

[1] ازواق الحواس، **فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار الملتقى الدولي**، صنع القرار قي المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر ص10

ثانيا :حدود التسيير الجبائي :إن تسيير المؤسسة لجبايتها يجب أن تتم في ظل التقيد ببعض الحدود و التي تصنف إلى :

1) **الحدود القانونية** : فعدم احترام التشريعات الجبائية في تسيير المؤسسة يعد تعسفا قانونيا , ومن أبرز مظاهر التعسف التي يجب أن يتجنبها المسير

_ العقود والتصرفات القانونية التي تنجم عنها إخفاء تحقيق أو تحويل أرباح

_ تشويه الطبيعة الحقيقية للعمليات كتخفيض قيم العقود و الصفقات

_ التصرفات الوهمية كتظاهر المؤسسة بالقيام بعمليات خالية من كل حقيقة مثل تزييف العقود و الفواتير و المؤسسات الوهمية

_ التستر من خلال عدم التوافق بين الفعل والعقد المقدم للادارة , والعقد المنجز بين المؤسسة و باقي الاطراف مثل التصريح مثل التصريح بمعاملة عقارية في شكل هبة رغم أنها تمت في شكل ربيع .

_ استعمال أشخاص أو مؤسسات وسيطة لإخفاء المكلف الحقيقي .

2) الحدود المالية :وأهمها تجاوز المسير للحدود القانونية يعرض المؤسسة للخطر الجبائي التي يرفع ديونها الجبائية بعدما كان الهدف تدنيها[1]

المطلب الثاني : العمليات الجبائية في المؤسسات البترولية

نعرض في هذا المطلب مختلف أنواع التصريحات الجبائية وتقييم فعالية التسيير الجبائي في المؤسسات البترولية من خلال ما يلي:

الفرع الأول : التصريحات الجبائية في المؤسسة البترولية

إن المؤسسات البترولية ملزمة بتقديم مختلف التصريحات الجبائية المحددة قانونا والمتمثلة في النماذج التي تقدمها الإدارة الجبائية، والهدف من ذلك هو الضبط القانوني لمكان توقيع الضريبة على مجموع المداخيل الخاضعة والإرباح المحققة.

اولا:التصريحات المحددة قانونا

1- التصريح بالوجود

يهدف التصريح بالوجود إلى التعريف بالمؤسسة حديثة النشأة لدى مصلحة الضرائب، ويكون ها التصريح مرفقا بجملة من الوثائق وهي:

- طلب خطي من المعني (المؤسسة محل التصريح) يقدم إلى مصلحة الضرائب موطن التكليف لإثبات الوضعية الجبائية؛
- نسخة من شهادة الميلاد الأصلية للمسير أو لأعضاء المؤسسة؛

[1] حميداو صالح، **دور المراجعة في تدنية المخاطر الجبائية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر . 2011/2010 ، ص 29

- ملئ نموذج التصريح بالوجود المقدم من طرف الضرائب و يبقى على المكلف بالضرائب أن يكتتب الملف إلى إدارة الضرائب التابع لها في أجل أقصاه 30 يوما من تاريخ الإنشاء و يضاف إلى كل هدا العقد التأسيسي للمؤسسة.

2- التصريحات المرتبطة بنشاط المؤسسة

تتحدد التصريحات المرتبطة بنشاط المؤسسة على عنصرين هامين، التصريح بالنتائج ورقم الأعمال اللذان يستعملان كأساس لتحديد قيمة الضرائب والرسوم على رقم الأعمال المحقق، لهذا فالمشرع الجبائي ألزم على المؤسسات بالاكتتاب قبل الفاتح من أفريل من كل سنة، بالنتائج المحققة خلال السنة المالية الفارطة، حيث يتم التصريح في شكل نماذج مقدمة من طرف إدارة الضرائب المختصة إقليميا، ويتضمن الربح أو العجز المحقق خلال السنة، كما يمكن تمديد التاريخ المحدد إلى أجل أقصاه 03 أشهر وهذا بعد تقديم التبريرات اللازمة بناءا على قرار من الوزير المكلف بالمالية .

إضافة إلى التصريح السالف الذكر فإن التصريح الخاص بالضريبة على أرباح الشركات يتضمن الملاحظات التالية:

الميزانية وجمع الجداول الملحقة .وهذا حسب الملف المقدم من طرف إدارة الضرائب، هذا إلى جانب التصريحات المنصوص عليها في المادة 176 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وهي:

- يجب على مسيري المؤسسات المكلفين بالضريبة الذين يحققون أرباحا من خلال ممارسة المهن الحرة غير التجارية والذين يدفعون أثناء ممارستهم لنشاطهم أتعاب وأتاوى عن براءات ورخص وعلامات الصنع ومصاريف المساعدة التقنية والمقر وغير هذا من التكاليف إلى أشخاص لا ينتمون إلى مستخدميهم المؤجرين.
- أن يصرحوا بهذه المبالغ في كشف يبين ألقاب وأسماء المستفيدين وعناوين شركا تهم والمبالغ التي يقبضها المستفيد، هذا التصريح يكون مرفقا بالتصريح السنوي للنتائج
- جدول خاص بكشف السيارات السياحية
- جدول الرسم على النشاط المهني (خاص بالمؤسسات التي لها عدة فروع في بلديات مختلفة)
- جدول المداخيل المحصلة من الفروع في الخارج ومصاريفها

أما في حالة عدم قيام الشركة بأي نشاط خلال السنة المالية الماضية فإنها تضع تصريحا بالنتائج متضمن عبارة **لاشيء** "

إضافة إلى ما سبق فإن التصريح السنوي يجب أن يرفق بكل المعلومات المتعلق بزبائن المؤسسة ضمن جدول خاص والمتمثل في:

1. أ سماء الزبائن
2. عناوينهم التجارية والشخصية
3. رقم تسجيلهم في السجل التجاري

4. رقم التعريف الجبائي
5. مبلغ عمليات البيع المحققة.

ويتعين على كل المكلفين بالضريبة تقديم تصريح عن كل مؤسسة فرعية، أو وحدة تستغلها المؤسسة في كل بلدية من بلديات إقامتها

كما أن المكلف بالضريبة إذا لم يتجاوز المبلغ المسدد خلال السنة مبلغ 50.000 دج إ بمكانه أن يقدم تصريحه في السنة الموالية، كل 03 أشهر وأن يقوم بالتسديد خلال 20 يوما الأولى التي تلي الفصل المدني.

هذا وبالإضافة إلى مما سبق يتعين على المكلفين بالضريبة تقديم الوثائق المحاسبية والإثباتات الضرورية لتدقيق التصريحات عند كل طلب من مفتشية الضرائب[1].

ثانيا :الضرائب المفروضة على الشركات البترولية

هناك نوعين :

1- الضرائب المفروضة في مرحلة التنقيب

في هذه المرحلة من الصناعة النفطية لا وجود لإنتاج أو الربح لكن هناك العديد من الدول التي تقوم بعرض الضرائب على الشركات من أجل السماح لها من الاستفادة من رقعة للتنقيب فيها أو الاستغلال المستقبلي في حالة اكتشاف بئر ونميز في هذه المرحلة بين ضريبتين:

*ضريبة حق الدخول: cash bonus بعد المناقصة يمنح التصريح بالبحث لمستفيد هو الذي يغطي أكبر من ضريبة حق الدخول وتقدر فيهما بملايين الدولارات وأول من عمل على فرضها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

*حق الإيجار: loyer : يدفعها صاحب التصريح بحسب المساحة التي استفاد منها وظهر هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية عندما استغلت شركات البترول الأراضي الخاصة وأخذت به بعد ذلك الدول الأخرى.

2- الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال:

*ضريبة حق الدخول في الإنتاج: ويتم دفع هذه الضريبة على شكل دفعات موزعة على أساس الكميات المنتجة في رقعة البحث فإذا كانت الكمية المنتجة كبيرة كانت قيمة الضريبة أكبر والعكس صحيح وتحدد الضريبة بوضع سقف الإنتاج اليومي حق الإيجار في مرحلة الاستغلال: يدفع الإيجار بنفس الطريقة التي يدفعها في مرحلة البحث إلا أن قيمة تكون أكبر

[1] .الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية،" **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**"، المادة :224 ، سنة 2017

مما يفسر المساحة الصغيرة التي تمنح للشركات في هذه المرحلة من الصناعة البترولية ، الإيجار يكون سنويا إما أن يكون ثابتا طول الفترة الاستغلال أو متزايدة بحسب سقف الإنتاج السنوي كما أن قيمة الإيجار السنوي تطرح من حساب الإتاوة باعتبارها تكلفة من تكاليف الإنتاج.

*__الإتـــاوة__ : هي ضريبة بنفس الإنتاج وقيمتها تتناسب طرديا معه ، كونها ضريبة على رقم الأعمال ،تدفع الإتاوة بمجرد استخراج المحروقات من البئر وتكون إما نقدا أو عينا بحسب رغبة الحكومات إذا لم تحدد طريقة الدفع مسبقا فتكون غالبا نقدا ويختلف معدل الإتاوة من دولة إلى أخرى.

*__الضريبة على الدخل__ : استخدمت الدول المستهلكة نظام الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لحساب الضريبة على الدخل في قطاع المحروقات ، أما الدول المنتجة والتي يعتمد دخلها الوطني على المداخيل البترولية فقد تبنت نظاما جبائيا خاص بالمحروقات ، حيث عملت بمعدل 07% كنسبة للضريبة على الدخل ,إلا أن بعد اتفاق طهران وطرابلس فرضت الدول الأوروبية معدل 00% بينما في فنزويلا 87%. [1]

الفرع الثاني :تقييم فعالية التسيير الجبائي.

إن المسير لعناصر الضريبة المطبقة ثم دراستها وتقييمها وإدراجها في قراراته، كلها عوامل تمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها في ظل خضوع ضريبي اقل و بصفة قانونية، وهو ما يبرز فعالية التسيير الجبائي نذكر منها :

أولا: تحسين فعالية الأداء الجبائي

إن من مهام المسير الجبائي تقدير العبء الجبائي و تقييم الأداء الجبائي التي تمنحها الأنظمة الجبائية [1] ومحاولة الاستفادة منها قدر الإمكان في تعزيز قدرة التمويل للمؤسسة لان عدم تمكين المؤسسة من الاستفادة من حرية جبائية ممنوحة يعتبر خطأ تسييري كما يتوجب على المسير استيعاب أن الضريبة هي تكلفة و يجب تسييرها كبقية التكاليف ، وعليه أن لا يكتفي بالبحث عن أحسن حل جبائي فقط و إنما يمتد بحثه إلى كيفية تعظيم نتائج الاختيار الجبائي بانتقاء الاختيار الذي يضاعف الامتيازات المالية و يخفف العبء على المؤسسة و من القرارات التي قد يتخذها لتحقيق ذلك :

- تخفيض النشاط الذي يخضع لتوقيع ضريبي مرتفع لتجنب الحد

[1] عمر الفاروق زرقون، **إنعكاس الإصلاح المحاسبي على الوظيفة المحاسبية و الجبائية في المؤسسة الإقتصادية** مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر . 2011

- اختيار الطبيعة القانونية للمؤسسة و التي يتحقق معها اقل خضوع للضريبة و هكذا تمكن عملية إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار من:

- الحصول على امتيازات الجبائية و المالية
- إن انتقاء الاختيارات الجبائية يتم في إطار القانون مما يحقق الفعالية المالية و الجبائية و القانونية .

ثانيا: الأمن الجبائي.

- ونقصد به تجنب الخطر الجبائي فإجبارية الضريبة تجعل المؤسسة في وضعية عدم التوقع الجبائي مما قد يضعها موضع خطر جبائي يتمثل في تحملها تكاليف إضافية نتيجة عدم التزامها بالقواعد الجبائية أو عدم استيفائها لشروط الاستفادة من امتيازات جبائية منتقاة و أهم وضعيات هذا الخطر.

- الإمتناع أو التأخر في إيداع التصريحات
- الغش في التصريح
- عدم مراقبة الاختيارات الجبائية

ومن بين التكاليف الإضافية للخطر الجبائي حسب نظام الضريبي الجزائري هي كاللاتي:

1- التكاليف الناتجة عن اختيارات جبائية خاطئة

يتعين على المكلفين بالضريبة الذين يستفيدون من الإعفاء أو التخفيض في إطار نظام دعم الاستثمار ، إعادة استثمار حصة من الأرباح الموافقة لهذه الإعفاءات أو التخفيضات في أجل 04 سنوات إبتداء من تاريخ إختتام السنة المالية التي تخضع نتائجها لنظام تحفيزي، ويترتب على عدم احترام هذه الأحكام إسترداد التحفيز الجبائي مع تطبيق غرامة جبائية نسبتها 30%

2- التكاليف الإضافية المتعلقة بالتصريحات:

أ- عقوبات الغش في التصريحات: في حالة الغش في تصريحات المؤسسة فإنها تتعرض إلى العقوبات التالية

- 10% زيادة عن الحقوق عندما تكون الحقوق المغفلة لا تتجاوز.50.000دج؛
- 15% زيادة عن الحقوق عندما تزيد الحقوق المغفلة عن 50.000 دج و تقل عن أو تساوي.200.000دج؛
- 25% زيادة عن الحقوق عند تجاوز الحقوق المغفلة 200.000دج؛

أ- عقوبات الغش في التصريحات: في حالة الغش في تصريحات المؤسسة فأنها تتعرض إلى العقوبات التالية

- 10% زيادة عن الحقوق عندما تكون الحقوق المغفلة لا تتجاوز.50.000دج؛
- 15% زيادة عن الحقوق عندما تزيد الحقوق المغفلة عن 50.000 دج و تقل عن أو تساوي.200.000دج؛
- 25% زيادة عن الحقوق عند تجاوز الحقوق المغفلة 200.000دج؛

وفي حالة اللجوء إلى أساليب الغش مثل البيع بدون فاتورة لإخفاء المبالغ التي تطبق عليها الرسم على القيمة المضافة ،أو تقديم وثائق مزورة للاستفادة من تخفيض أو إعفاء، وتعمد تقييد العمليات الوهمية في السجلات المحاسبية تطبق العقوبات التالية:

- 100% على كامل الحقوق إذا كأن مقدار الحقوق المتملص منها لا يتجاوز 5.000.000 دج؛
- 200% على الحقوق عند تجاوز الحقوق المتملص منها.000.000 5دج.

ب– عقوبات عدم الإيداع أو التأخر في إيداع التصريحات: وتشمل ما يلي:

جدول رقم (01) يبين الفرق بين العقوبات [1]

طبيعة التصريح	غياب التصريح	التأخر في إيداع التصريح
التصريح بالوجود	30.000دج	30.000دج
التصريح الشهري الموحد نموذج (G50) والتصاريح الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات	إخطار المؤسسة لتسوية وضعيتها في أجل أقصاه شهر وعند عدم التجاوب تلجأ الإدارة الى القرض التلقائي للضريبة مع تطبيق زيادة 25% من الحقوق المستحقة كعقوبة	مدة التأخير لا تتجاوز الشهر تطبق عقوبة 10% على الحقوق المستحقة *مدة التأخير تتجاوز الشهر وتقل عن الشهرين تطبق عقوبة 20%

المصدر: قانون الضرائب المباشرة.

الفرع الثالث :التحديات والرهأنات التي يواجهها المسير الجبائي:

أنّ الفضائح المالية التي عرفتها المؤسسات العالمية الكبرى جعلت المؤسسات تستفيد من أخطائها وتهتم أكثر بالمتغير الجبائي كأحد العوامل التي تعكس صورة المؤسسة في المحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه، ولكن ليس فقط في تسيرها للضريبة

[1] وادة علي، **أثر التسيير الجبائي في تدنية المخاطر الجبائية** (دراسة حالة مؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري ورقلة)، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة،" غير منشورة"، الجزائر،2016/2015 ص 7

باعتبارها تكلفة و يجب تقليلها، ولكن لخلق القيمة للمساهمين خاصة و أصحابا لمصالح عامة، وهذا ما أدى في السنوات الأخيرة إلى زيادة النقاش حول تسيير المخاطر و الحوكمة الجبائية داخل المؤسسات.

أولا: تسيير الخطر الجبائي في المؤسسة

أنّ فكرة الخطر الجبائي لم تحظى بالقدر الكافي من الاهتمام والدراسة نظرا لقلة الاهتمام بمفهوم التسيير الجبائي كأحد عناصر التسيير المالي، ويعود ذلك إلى مفهوم الضريبة السائد لدى أغلب المسيرين، والذي عادة ما تقترن بفكرة الإلزامية. ويرجع الاهتمام بالخطر الجبائي إلى ما يعرف بالأنتظام الجبائي، الذي يقصد به تحليل كيفية معالجة المشاكل الجبائية داخل المؤسسة، أين سيتم التساؤل عن موجود مصلحة جبائية ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وعن توفر المتخصصين لتسجيل القيود المحاسبية ذات الأنعكاسات الجبائية.

ووفقا لمفهوم الأنتظام الجبائي تتعرض المؤسسة للخطر الجبائي بسبب احتمال ارتكاب الأخطاء جبائية على مستوى حسابات منها ما يعود للتعقد، التعدد في الالتزامات الضريبية التي تقع على عاتقها، أو إلى مستوى كفاءة المسؤولين عن الجبائية فيها سواء كأنوا مصالح ضريبية داخلها أو مستشارين جبائيين خارجيين.

ومنه فالنظرة الحديثة للضريبة من منظور التسيير المالي والجبائي ترتكز على بعدين:

- **البعد الأول**: اعتبار التسيير الجبائي مرتبط بصورة عضوية بالتسيير المالي ؛
- **البعد الثاني**: إنّ فكرة الخطر الجبائي تتعلق أساسا بتصرفات المؤسسة إتجاه الإلتزامات التي يحددها القانون الجبائي .

ثانيا : أنواع المخاطر الجبائية:

هناك عدة تقسيمات نذكر منها: وفق أعمال مكتب المراجعة Price Waterhouse Cooper فإن المخاطر الجبائية تتكون من المحفظة التالية:

- **خطر التحويلات:**

نلاحظ أنه في كل عملية تجارية هناك أثر جبائي، وفي هذا الإطار فإن المسير الجبائي يقوم بعرض الإمتيازات (الفرص) و المخاطر في كل عملية تجارية، خاصة ما تعلق بالعمليات الجارية مثل : الشراء، البيع، وضعا لتصريحات...إلخ

- **خطر الإلتزام:**

هي المخاطر المرتبطة بدرجة احترام القوانين والقواعد الجبائية المعمول بها ا، لأن كل تحريف للتشريع الجبائي يعتبر خطر جبائي، بحيث هذا الخطر يقيس :

جودة إجراءات التسيير وتجميع المعطيات المحاسبية والجبائية والمراجعة (الداخلية و الخارجية)، الثقة في نظام المعلومات ،المهارات الجبائية للمتدخلين، إجراءات اليقظة الجبائية مثل: وضع قانون جديد أو تنظيمات؛

- **خطر المحاسبة:**

المحاسبة هي أداة لحساب وتركيب الوعاء الجبائي، وهي تعتبر أساس الرقابة الجبائية،كما أنها تجسد نوعية تسيير النتيجة الجبائية، ومنه المحاسبة هي أول مصدر للتهديد الجبائي في المؤسسة؛

- **خطر التسيير:**

يتمثل هذا الخطر في أنّ قليل من المؤسسات التي تقوم بوضع إطار لتسيير المخطر الجبائي الذي يقع على عاتق الأشخاص المكلفين، حيث أن غياب التكوين و إيصال سياسة تسيير المخطر الجبائي يعرض المؤسسة لوضعية صعبة، و بالتالي الأشخاص الذين يتركون المؤسسة عليهم أن يحضروا الذين يخلفونهم.

- **المخاطر الخارجية:**هي

- الفشل في فهم أصحاب المصلحة للوظيفة الجبائية (Service fiscale)؛
- التسيير الجبائي لم يعد يدعم أنشطة الأعمال.
- تغير التشريعات الجبائية .

- **المخاطر الداخلية:**

- عدم تطبيق قوانين الضرائب بشكل مناسب،والأنظمة والأحكام والقرارات القضائية المتعلقة بالنزاعات الجبائية من طرف المؤسسة
- عدم القدرة إلى الوصول إلى البيانات في الوقت المناسب، أو الحصول على معلومات ذات الصلة بدعم متطلبات وظيفة الضرائب.
- عدم توفر مهارات كافية، وتحديد أدوار ومسئوليات محددة بطريقة سيئة داخل الوظائف الضريبية و المالية.

- **ثالثا : مستويات المخاطر الجبائية:**

أ- **المستوى الإستراتيجي**: يتم فيه نشر الإستراتيجية المتبعة من أجل تسيير الخطر الجبائي، والفرص المعمول

ب- **مستوى المخاطر الجبائية** : وهو يقع بين المستوى الإستراتيجي والعملي للدلالة على أن الخطر الجبائي

فيتطور مستمر ويجب على المؤسسة تقليص هذا الخطر بالتوفيق بين المستويين؛

ج- المستوى العملي(التشغيلي) : وذلك بتنفيذ عمليات مستدامة للمؤسسة مع الربط بالعمليات التجارية و تسير المخاطر المتغيرة الخاصة و التي لها قيمة. (علما أن العمليات هي مجموعة من الأنشطة التي من خلال مدخل أو مجموعة مدخلات (Inputs) تنتج مخرجات(Outputs)).

والشكل التالي يوضح ذلك: **الشكل رقم (01): مستويات الخطر الجبائي**

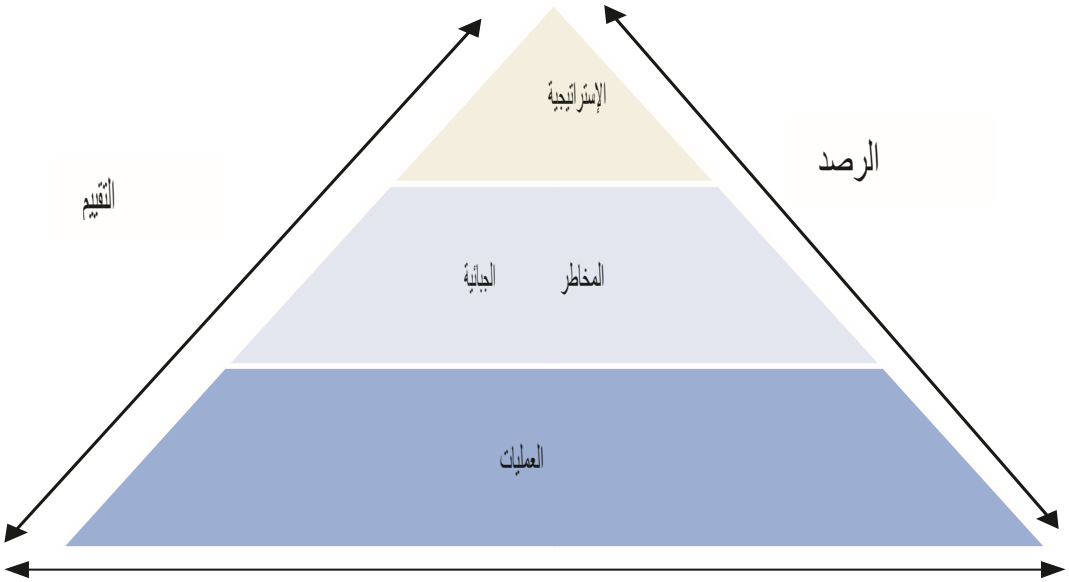

من إعداد الطالب

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة

بغرض معالجة إشكالية الدراسة المطروحة لابد أن نتعرض لبعض الدراسات التي كان لها السبق في تناول الموضوع أو مواضيع مشابهة وذلك من اجل وضع أساس علمي للدراسة الحالية وعلى اعتبار أن وجود دراسات سابقة التي تطرقت لبعض جوانب التي تناولها الموضوع المراد دراسته يثبت قابلية الموضوع للدراسة

هناك بعض الدراسات قد عالجت موضوع الممارسة الجبائية في المؤسسات البترولية الجزائرية ومن بينها:

أولا : محمد عادل عياض **محاولة تحليل التسيير الجبائي وآثاره على المؤسسات**[1]

تدور الدراسة حول : أثر النظام الجبائي الجزائري على شركات الأموال وكيف يمكن لهذه الأخيرة تسيير جبايتها خدمة لأهدافها ودون الوقوع في التهرب أو الغش الجبائي فقد اهتم الباحث في هذه الدراسة على مفهوم التسيير الجبائي بشكل

[1] محمد عادل عياض" **محاولة تحليل التسيير الجبائي وآثاره على المؤسسات** ("حالة شركات الأموال في التشريع الجبائي الجزائري)مذكرة ماجستير(غير منشورة)، جامعة.2002ورقلة، الجزائر، 2003

عام، وذلك من خلال النظر إلى مبادئ التسيير الجبائي، وكذا حدوده،ومفهوم الخيارات الجبائية، وأكد الباحث على أهمية إدراج العامل الجبائي ضمن محددات صنع القرار في المؤسسة،ونشير هنا إلى أن الباحث أبرز أثر العامل الجبائي من خلال دراسة نظرية لأثر الجباية على خزينة المؤسسة وبعض السياسات التي اتبعها المؤسسة من أجل التخفيف من الآثار السلبية للجباية على هذه الأخيرة أي خزينة المؤسسة وأثرها على مختلف مصادر التمويل، والتسيير الجبائي لنتائج المؤسسة.

أما أهداف الباحث كانت كالأتي :

- الوقوف على مختلف آثار النظام الجبائي الجزائري على شركات الأموال ومدى تشجيعه لها ، وتحديد اهم عناصر التسيير الجبائي التي يتيحها المشرع لشركات الأموال من خلال بعض أحكامه المطبق عليها ،ومقارنة هذه الخيارات مع تلك التى تمنحها الأنظمة الجبائية لدول أخرى .

أما بالنسبة إلى النتائج التي توصل إليها الباحث من هذه الدراسة و التي تفيد في الإجابة على الإشكالية وتساؤلات البحث واختبار الفرضيات وتتمثل في النقاط التالية :

- تؤثر الجباية بشكل مباشر على المؤسسة من خلال الأثر المالي الناتج عنها .
- تسيير الجباية أمر ممكن وهو ممارسة معترف بها قانونا ,بعيدة كل البعد عن ممارسات الغش الجبائي .
- توفير مجالات للتسيير الجبائي لا يعني بالضرورة ممارسته من طرف المؤسسات الجزائرية خاصة إذ لم تكن هذه الأخيرة على علم بهذه المجالات او تتجاهل بالأساس مفهوم التسيير الجبائي

ثانيا: عمر الفاروق زرقون، **إنعكاس الإصلاح المحاسبي على الوظيفة المحاسبية و الجبائية في المؤسسة الإقتصادية**[1]

وكانت إشكالية البحث: ما مدى إنعكاس الإصلاح المحاسبي على الوظيفة المحاسبية و الجبائية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية ؟

تطمح هذه الدراسة إلى بحث موضوع الإصلاح المحاسبي وأثره على الوظيفة المحاسبية و الجبائية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية، فقد شهدت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في السنوات الأخيرة تحولات هيكلية وتنظيمية متسارعة وعميقة وعرفت عدة أنماط من التسيير بغية تحسين وضعيتها وزيادة فعاليتها و بالتالي تحسين الإقتصاد الوطني ، والتي أرادت من خلالها النهوض بالإقتصاد الوطني وتهيئته للدخول في معترك المنافسة الدولية و إقتصاد السوق

[1] عمر الفاروق زرقون، **إنعكاس الإصلاح المحاسبي على الوظيفة المحاسبية و الجبائية في المؤسسة الاقتصادية** (مرجع سابق)

ثالثا: دراسة صابر عباسي : أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية [1]

إشكالية هذا البحث هي حول :ما مدى أثر التسيير العامل الجبائي على الأداء المالي ي المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وللإجابة عن هذه الإشكالية قام الباحث بدارسة الأسس النظرية للتسيير الجبائي ي المؤسسة من حيث التطرق إلى ماهيته، أهدافه، حدوده، ثم قام بتحليل الأسس النظرية للأداء المالي والمعايير التقليدية والحديثة المبنية على خلق القيمة، إذ أن الباحث أهتم دراسته على كيفية الاستفادة من التسيير الجبائي يرفع الإداء المالي للمؤسسة، وقد دعم دراسته بدراسة اطبيقية حول مدى ممارسة التسيير الجبائي ي المؤسسات الإقتصادية ومدى تأثيره على أدائها المالي.

رابعا :دراسة أنيس مويلحي**3"(la gestion fiscale de l'entreprise (cas de la tunisie"** [2]

إشكالية هذه الدراسة تجيب على التساؤل التالي :ما هي أهمية التسيير الجبائي للمؤسسة قام الدارس للموضوع بدراسة نظرية في قسمين، فخصص القسم الأول لمفهوم التسيير الجبائي وأهدافه وحدوده، واطرق فيه أيضا لأثر العامل الجبائي على كل خيار التسييري للمؤسسة، أما في القسم الثاني فقام بتحليل التسيير الجبائي للضرائب المباشرة وطرق دفعها،وكذلك بالنسبة للضرائب غير المباشرة فعل نفس الشئ.

المطلب الثاني : تقييم الدراسات السابقة

•ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

من خلال استعراض الدراسات السابقة حول التسيير الجبائي وأثره على الأداء المالي لحظنا أن هذا الموضوع يدخل ضمن المواضيع الأساسية في علم التسيير فهو يفتح اهتمامات متعددة الأشكال وله أهمية بالغة في المؤسسات الاقتصادية

كما اتضح لنا ان كل دراسة جاءت لتكمل ما بدأته سابقتها من الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع بداية من دراسة محمد عادل عياض لتنتهي بدراسة أنيس مويلحي

اتفقت دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة من حيث المضمون المتمثل في توضيح الممارسات الجبائية في المؤسسات الاقتصادية واهمية ومكانة التسيير الجبائي وتأثيره على المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة

بينما اختلفت كل من الدراسات سوى السابقة او الحالية من حيث طرق المعالجة ومجتمع الدراسة بحيث اعتمدت الدراسة الحالية في دراسة الحالة (دراسة تحليلية) اما الدراسات فهي كتالي :

[1] عباسي صابر وشعوبي محمد فوزي،" **أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية**"، مجلة الباحث، عدد 12 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013 ، ص 117

[2] Anis mouilhi, **la gestion fiscale de l'entreprise** (cas de la Tunisie),2006.

• **اولا**: (محمد عادل عياض) : تتمثل إشكالية البحث في هذا سؤال (ما هو اثر نظام الجبائي اثر النظام الجبائي الجزائري على الشركات الاموال) وكيف يمكن لهذا الاخيرة تسيير جبايتها خدمة لاهدافها دون الوقوع في تهرب او الغش الجبائي برغم تشابه في مضمون بين هذا البحث والبحث الحالي إلى انه يوجد عدة نقائص في هذا البحث وتتمثل في :

عدم قيام الباحث بشرح النظري الكافي للتسيير الجبائي .

عدم قيام الباحث ب إبراز اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي .

افتقار هدا البحث لدراسة تطبيقية لتعزز شرح الموضوع بكفاية .

ثانيا : عمر الفاروق زرقون : تتمثل إشكالية البحث في هذا سؤال (ما مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على الوظيفة المحاسبية و الجبائية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ؟)

إثبات صحة الفرضية " توجد علاقة معنوية بين الممارسة المحاسبية والقواعد الجبائية في المؤسسات الاقتصادية

–أن المحاسبة الضريبية ترتبط إرتباطا وثيقا بالمحاسبة نظرا لأن معظم الضرائب تقاس بمقدرة الممول على دفعها، ولذلك يتجه لها المختصون في التسجيل المحاسبي لتساعدهم في قياس تلك المقدرة كما تتصل الضريبة إتصالا وثيقا بعلم المحاسبة من خلال تحديد الوعاء الضريبي

–الضريبة ليست مجرد إلتزامات يجب أن تخضع لها المؤسسة، فهي بالإضافة إلى ذلك، توفر مجالا من الحركة ناتج عن المرونة التي تتميز بها التشريعات الضريبية والتي عادة ما تسمح ببعض الهوامش(الخيارات والبدائل الجبائية التي يمنحها المشرع)التي تسمح للمؤسسة بالمساهمة في تشكيل وضعيتها الجبائية والتحكم في القرارات التي لها تأثير مباشر على وضعيتها المالية ولذلك فإن إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار أو ما يصطلح عليه التسيير الجبائي يقدم إسهامات بارزة في ترشيد القرارات المالية للمسير.

الفرضية :كفاءة وفعالية الممارسة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد

–الممارسات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد نجدها تغلب الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني عكس النظام المحاسبي السابق.

–إن الممارسات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد تفرض إستقلالية القانون المحاسبي بالنسبة للقانون الجبائي، والذي ينتج عنه حتما الفصل بين المحاسبة والجباية عكس النظام المحاسبي السابق؛

ثالثا : صابر عباسي : : تتمثل اشكالية البحث في هذا سؤال (ما مدى اثر تسيير المتغير الجبائي على الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية)

برغم تشابه هذا البحثين في مضمون البحث والخطوات المتابعة الى انه يوجد بعض الاختلافات وتتمثل في:

- مذكرة صابر عباسي : قام الباحث بدراسة تطبيقية في عدة مؤسسات مختلفة في شكل ومن نفس المنطقة. ولكن هذه الدراسات التطبيقية لم تتطرق الى دراسة حول رسم على القيمة المضافة.

- بحثنا الحالي :قومنا بدراسة تطبيقية في مؤسسة واحدة من المؤسسات المهمة اقتصاديا المنتمية للقطاع البترولي بالجنوب

رابعا : أنيس مويلحي3"(la gestion fiscale de l'entreprise (cas de la tunisie)"

حيث قام بدراسة أثر التسيير الجبائي على إختيارات التسيير في المؤسسة، بالإضافة إلى تحليل التسيير الجبائي للضرائب المباشرة وغير المباشرة وطرق دفعها.

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة

نرى من خلال استعراض الدراسات السابقة أنها تتفق مع الدراسة الحالية في أنها جميعا تدرس التسيير الجبائي في المؤسسة، إن هذه الدراسة هي امتداد للدراسات السابقة إلا أن ما يميزها:

الفرع الأول :أوجه التشابه

وتتركز أوجه التشابه في النقاط التالية:

- معظم الدراسات قامت بتطرق إلى مفهوم التسيير الجبائي وحدوده ومبادئه.
- أغلبية الدراسات تطرقت إلى أهمية إدراج العامل الجبائي ي اتخاذ القرار سواء كان هذا يخص خيارا جبائيا أو اختيار طريقة التمويل...إلخ.
- كل الدراسات كانت ادرس آثار العامل الجبائي على المؤسسة الإقتصادية بشكل أو بأخر.
- معظم الدراسات تناولت الجانب التشريعي للجباية.

الفرع الثاني:أوجه الإختلاف:

وكانت تتمحور حول ما يلي:

- نلاحظ أن الدراسات التي كان موضوعها الأساس يتمحور حول التسيير الجبائي قامت بتركيز على دراسة أثر هذا الأخير على الجانب المالي في المؤسسة.
- الدراسات التي كان موضوعها الأساسي التسيير الجبائي ركزت على الجانب النظري وأهملت الجانب المهني أي التطبيقي.
- نلاحظ أن الدراسات التي تناولت المراجعة الجبائية ركزت دراستها على المخاطر الجبائية من منظور مهني خصوصا الدراسة الأخيرة لمحمد بن حاج ساعد

الجدول رقم (02) أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية[1].

المجال	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
البيئة	أجريت هذه الدراسات في بيئة عربية وغربية بشكل عام وكانت على عينة من المؤسسات.	كانت هذه الدراسة في الشركة الوطنية لخدمات الابار ENSP
الوحدة المبحوثة	تتفاوت الوحدة المبحوثة في الدراسات السابقة مابين مصالح مختلفة لعينة من المؤسسات .	إن الوحدة المبحوثة في هذه الدراسة هي مصلحة المالية والمحاسبة.
المنهج المتبع	اعتمدت الدراسات على مناهج بحث مختلفة منها المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة .	المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة.

[1] إلهام جودي **تقييم الممارسات الجبائية في شركات التأمين الجزائرية** جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2017

خلاصة الفصل الأول

تطرقنا في هذا الفصل إلى واقع الممارسة الجبائية في المؤسسات الاقتصادية حيث قمنا بمناقشة الموضوع في مبحثين المبحث الأول عرضنا ماهية التسيير الجبائي حيث قسم إلى مطالب يتضمن مفهوم التسيير الجبائي ومميزاته وحدوده والمبادئ التي يقوم عليها إضافة الى دراسة التصريحات الجبائية في المؤسسة البترولية و تقييم هذه التصريحات وكذا التحديات والرهانات التي يواجهها المسير والمبحث الثاني عرضنا الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث ثم التطرق إلى وأوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية

ومن خلال عرض السابق يتضح أن المؤسسات الاقتصادية تفرض عليها جملة من الضرائب وجب تصريح بها لدى مصلحة الضرائب في المنطقة القريبة لها في وثيقة في الوقت المحدد لها وعدم مراعاة ذلك يؤدي إلى فرض عقوبات.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

تمهيد

تعد الجباية من أهم الموارد الأساسية لإيرادات الخزينة العمومية ، وتتمثل الجباية نظام متكامل من طرق و إجراءات ، وهي كذلك سلطة بيد الدولة تسيرها وتوجهها وفق مقتضيات اقتصادية ومالية محددة ، من خلال فرض جملة من الضرائب والرسوم بقواعد وأسس معينة.

أصبحت الضريبة تعد أكبر انشغالات بالنسبة للمؤسسة وهذا بسبب الحق الجبائي الذي يفرض عليه الالتزام به ، فعلى المؤسسة أن تكون على علم بجميع القوانين الجبائية وأن توافق بين استعمالها للمبادئ المحاسبية مع القواعد الجبائية.

وانطلاق مما استعرضناه في الجانب النظري قمنا بإسقاط هذه المعلومات المحصل عليها على أرض الواقع من خلال دراستنا لموضوع الممارسات الجبائية وتقييمها , وأخذنا دراسة حالة الشركة الوطنية لخدمات الآبار ENSP

وعليه قسمنا دراستنا إلى مبحثين:

المبحث الأول: طريقة جمع المعلومات والأدوات المستخدمة.

المبحث الثاني: التحليل والمناقشة .

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

سنتطرق في هذا المبحث إلى كيفية الحصول على المعلومات وعرضها وتحليلها من أجل معالجة موضوع الدراسة

المطلب الأول :طريقة الدراسة

يتضمن هذا المطلب المنهج المتبع في الدراسة وكيفية اختيار مجتمع وعينة الدراسة

الفرع الأول :مصادر المعلومات

فقد تم الاعتماد على مصدرين أساسيين للمعلومات في هذه الدراسة وهما كالتالي:

المصادر الأولية :بهدف معالجة الجانب التطبيقي تم اختيار الشركة الوطنية لخدمات الآبارENSP كنموذج لشركات البترولية بهدف إتمام الجانب التطبيقي إضافة إلى الوثائق المقدمة من طرف هذه الشركة.

المصادر الثانوية :وهي مراجع باللغة العربية والأجنبية المتمثلة في رسائل الدكتوراه والماجستير، المداخلات، المقالات، المجلات، النصوص التشريعية ،التنظيمية والكتب.

الفرع الثاني :مجتمع وعينة

سنقوم في هذا الجزء بعرض عينة الدراسة كطريقة لتسهيل إجابة عن إشكالية الدراسة تم اختيار المؤسسة الوطنية لخدمات الآبارENSP والتي تعتبر أحد المؤسسات الرائدة في مجال المحروقات. و ذلك من خلال القيام بتربص تضمن زيارات ميدانية لوحدات المؤسسة محل الدراسة خلال فترة مدتها شهر وقمنا في هذه الفترة بمناقشات ومقابلات للجهات المختصة من أجل جمع المصادر والوثائق الخاصة بالمؤسسة قسط تحليلها للمساعدة في حل إشكالية الدراسة

أولا :تقديم المؤسسة

مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (م.و.خ.آ) : هو واحد من أهم الفروع الإستراتيجية المنبثقة عن المؤسسة الأم سوناطراك .تعود نشأته إلى الفاتح من شهر أوت عام 1981 م، حيث يزاول نشاطه في المجال النفطي أين تكمن مهمته الأساسية في توفير خدمات ذات طابع النفطي .إن الهدف الرئيسي الذي تتمحور حوله السياسة العامة للمجمع، يتلخص في بحث كل الكيفيات الممكنة التي من خلالها يستطيع تلبية رغبات ومتطلبات زبائنه بصفة دائمة وناجعة، على أساس أنها تمثل انشغاله المحوري .سعياً وراء هذه الغاية، فلقد أثبت مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار التزامه ببلوغ مستوى عال الأهمية من حيث حسن الأداء في مجال نشاطه .في سياق الإعلان عن مشروع إعادة هيكلة قطاع المحروقات في سنوات الثمانينات، كان مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات

الآبار قد أفصح حينها عن أهدافه المسطرة فحواها تعزيز طاقاته المختلفة و كذا اكتساب خبرات تمكنه من مواجهة تحديات القرن .في نفس الإطار، أعرب مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات آبار في فترة لاحقة عن تبنيه لإستراتيجية تطمح إلى تمديد رقعته الجغرافية على نطاق واسع خارج التراب الوطني لممارسة نشاطاته على مستوى دولي معتمدا في ذلك على انتهاج طريق شراكة واعدة .

بحلول سنة 2010 ، تسنى لجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار أن يقطع شوطا كبيرا فيما يخص عامل" الخبرة " التي تعود عوامل اكتسابها أساسا إلى فترة تجاوزت 30 سنة من العمل المتواصل بفضل الجهود المكثفة من طرف عماله .فالصورة المعصرنة لمجمع المؤسسة الوطنية لخدمات آبار جعلته متميزاً تماما عما كان عليه بالأمس، فلقد استمرت المؤسسة في الإقدام على إثراء محفظة

نشاطاتها كما وكيفًا، لتصل اليوم إلى تشكيلة منوعة من الخدمات النفطية يتجاوز عددها 35 خدمة النفطية.

إن قدرة الجمع على الإتقان والتحكم في أداء خدماته وكذا الوفاء بالتزاماته إزاء عملائه بفضل نوعية موارده البشرية خصوصا على الصعيد العملي، تجعله في موقع تنافسي ملائم في قطاع المحروقات بالجزائر.ومن منطلق نظرة ذات بعد استراتيجي، تعتبر مساندة المؤسسة الأم سونا طراك كمحور أساسي دائم، ترتكز عليه السياسة العامة لمجمع م.و.خ.آ حتى يتمكن من ضمان نموه وتطوره الحيوي بصفة متكاملة وفقا لما تقتضيه مصلحة الاقتصاد الوطني.

مما يعني الاستفادة من مرافقة حليف استراتيجي فعال يدعم ويدفع عملية تنفيذ الخطط المرسومة بغرض تطوير وتوسيع نشاطات مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار لتكتسي في المستقبل ذا بعداً دولياً .إن متطلبات محيط المؤسسة الخارجي وكذا تقلباته المستمرة أجبرت المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار على مراجعة تنظيمها الداخلي و تكييفه حسب المتغيرات الجديدة.لذلك فقد عرف التنظيم العام للمجمع في السنوات الأخيرة عدة تحولات جذرية تكتلات وتحالفات إستراتيجية تحولت إلى فروع رسمية، نشاطات نقلت وأخرى استحدثت، .(...ما شاهدته الشركة الوطنية لخدمات الآبارENSP سنة 2007 ، يعتبر كأكبر تغير هيكلي) تبني هيكل تنظيمي جديد (أدى إلى ظهور عدة مديريات جديدة وفقا لما تقتضيه إستراتيجية التوسع التي تبناها مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات آبار منذ سنوات مضت.

اكتساب مرونة في التسيير والمحافظة عليها، دعم المزايا التنافسية للمؤسسة و تحسين الإنتاجية، تبقى كلها كمحاور أساسية للركيزة التي يقوم عليها تنظيم مجمع مؤسسة الوطنية لخدمات آبار مع الأخذ في الحسبان أهمية التفاعلات والتداخلات بين العناصر الوظيفية المكونة للتنظيم العام[1].

الشكل رقم (02): بطاقة فنية عن المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار. [2]

إسم الشركة وغرضها الإجتماعي: المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (م . و . خ . أ * E.N.S.P)
الشركة الأم: سونا طراك 100%
الشكل القانوني: مؤسسة اقتصادية ذات طابع خدماتي (Spa/EPE).
رأس المال الإجتماعي: شركة ذات أسهم برأسمال إجتماعي 8.000.000.000 دج بما يعادل 80 .000 سهم.
عدد العمال :2500 عامل
رقم السجل التجاري:من 0122445 B 99 بتاريخ 2009/07/12
الرقم الضريبي: 099930012254543.
عنوان ومقر الشركة: المنطقة الصناعية، ص.ب: 83،حاسي مسعود، 30500، ولاية ورقلة
موقعها على الانترنت : www. enspgroup .moc

المصدر: من تقارير المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار.

ثانيا : الضرائب والرسوم التي تخضع لها المؤسسة

مؤسسة الوطنية لخدمات الابار ensp تخضع لنظام الحقيقي فهي شركة ذات أسهم لها ذمة المالية وتتمتع بالشخصة المعنوية كمجمع بترولي لذا فهي مكلفة بجملة من الضرائب والرسوم تتمثل فيما يلي :

1- الرسم على النشاط المهني (TAP)

يتم الدفع شهريا بنسبة 2% من رقم الأعمال المصرح به. والذي حققته المؤسسة أو أي وحدة من وحداتها في كل بلدية تابعة لمقر إقامتها . يمكن أن تستفيد المؤسسة من تخفيض بنسبة % 30 على عمليات البيع بالجملة علما أن مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار يستفيد من هذا التخفيض فقط بالنسبة لمديرية التصنيع التي تقوم بعمليات تصنيع منتجات وبيعها بالجملة.

[1] بناء على وثائق و تقارير المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار

[2] من تقارير المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار

ويدفع الرسم لدى مصلحة الضرائب التابعة له (حسب البلديات) قبل الـ 20 من الشهر الموالي ويتم التصريح به وفي حالة التأخر يتم دفع غرامة تقدر بنصف المبلغ المستحق عليه .في وثيقة(سلسلة G50A)

والجدول الموالي يوضح الأعمال المصرح بها، والذي حققه مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار أو أي وحدة من وحداته في كل بلدية تابعة لمقر إقامتها خلال السنة المالية 2009

جدول رقم (03): جدول يوضح رقم الأعمال المصرح به خلال الدورة المؤسسة.و.خ.آ .لسنة 2009 في كل بلدية تابع لمقر إقامتها[1]

الرقم	البلديات التابعة لمقر رقم الأعمال المصرح به من طرف المؤسسة أو أي وحدة من وحداتها	رقم الأعمال الخاضع	رقم الأعمال غير الخاضع	المجموع
1	الرغاية	367 500 555,00	122 710 622,00	490 211 177,00
2	الجزائر وسط	31 788 667,00		31 788 667,00
3	واد السمار	7 200 000,00		7 200 000,00
4	حاسي مسعود	5 735 504 889,00		5 735 504 889,00
5	الرمة	102 874 890,00		102 874 890,00
6	ورقلة	393 383 319,00		393 383 319,00
7	عين أميناس	750 802 646,00		750 802 646,00
8	الميدان	143 911 332,00		143 911 332,00
9	حاسي رمل	405 643 152,00		405 643 152,00
10	برج عمر إدريس	1 005 901 276,00		1 005 901 276,00
11	أرزيو	71 630 848,00		71 630 848,00
12	سكيكدة	17 879 420,00		17 879 420,00
13	بئر العاتر	32 200 495,00		32 200 495,00
14	عنابة	25 661 739,00		25 661 739,00
15	قليلي	152 876 563,00		152 876 563,00
16	عين صالح	2 927 100,00		2 927 100,00
	المجموع	9 247 686 891,00	122 710 622,00	9 370 397 513,00

المصدر: بناء على تقارير المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار. **الوحدة: دج**

2- الرسم على القيمة المضافة(TVA)

فهو رسم غير مباشر يتم دفعه شهريا الى مديرية كبريات المؤسسات DGE بالعاصمة كونها المؤهلة لتحصيل هذا الرسم قبل20 من الشهر الموالي ويتم التصريح بها في وثيقة (سلسلة G50). رقم الأعمال المحقق خلال الشهر السابق مع إظهار الرسم المستحق على المبيعات والرسم القابل للاسترجاع لمختلف المشتريات والرسم الواجب دفعه. ويتم تطبيق الرسم وفق معدلين المخفض (9%) والعادي (19%) حسب الحالة. هناك امتياز تجدر الإشارة إليه هو الإعفاء ضريبي فيما يتعلق بالرسم على القيمة المضافة مع المؤسسات البترولية فإن

[1] بناء وثائق المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار.

كل فواتير البيع التي تكون فيها السلع والمنتجات والخدمات المفوترة تنتمي إلى هذه التعاملات يجب أن تبرر بشهادة إعفاء بترخيص من إدارة الضرائب

3- الضريبة على الدخل الإجمالي SLR/IRG

تعتبر ضريبة شهرية تقتطع من الأجور والتعويضات والمكافآت التي يتحصل عليها المستخدمون، أي أ ا ضريبة تقع على عاتق الأجراء والمؤسسة مكلفة فقط بجمعها، حيث يتم دفعها شهريا لمديرية كبريات المؤسسات DGE بالجزائر العاصمة كونها المؤهلة لتحصيل هذه الضريبة قبل الـ20 من الشهر الموالي ويتم التصريح بها في وثيقة G50.

4- الضريبة على أرباح الشركات (IBS).

إن الضريبة على أرباح الشركات هي ضريبة سنوية تفرض على الأرباح المحققة من طرف ا مع وفروعه خلال السنة ،حيث تقوم المديرية العامة للمجمع في اية السنة المالية بتجميع حسابات فروعها مع وبعد إستخراج النتيجة المحاسبية الصافية بدفع التصريح الخاص بالضريبة على أرباح الشركات إلى مصالح إدارة الضرائب.

يقوم مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار الخاضع لهذه الضريبة بدفع ثلاث أقساط خلال السنة، حيث تعتبر هذه الأقساط كتسبيقات حيث تقوم بتسديدها تلقائيا دون سابق إنذار، حيث يتم دفعها لمديرية كبريات المؤسسات (DGE) بالجزائر العاصمة كونها المؤهلة لتحصيل هذه التسبيقات. كما أن المؤسسة قد حددت أقساط هذه التسبيقات بـ: (30%) من الضريبة المستحقة للسنة الماضية (N-1) وتدفع على أقساط (تسبيقات) كما يلي:

التسبيق الأول: من 15 فيفري إلى 15 مارس؛

التسبيق الثاني: من 15ماي إلى 15 جوان؛

التسبيق الثالث: من 15 أكتوبر إلى 15 نوفمبر.

رصيد التصفية: حتى 30 أفريل من السنة الموالية (إيداع القوائم المالية).[1]

5- الرسم العقاريTF

إن الرسم العقاري هو رسم يفرض على المداخيل العقارية، أي المداخيل الآتية من تأجيل العقارات أو جزء منها، أو تأجير كل محل صناعي أو تجاري غير مجهز بعتاده، ويتكون الأساس الضريبي المعتمد من القيمة الإيجارية المحددة إسنادا إلى السوق المحلية أو حسب المقاييس المقررة عن طريق التنظيم.

1 مرسوم – وزراة المالية – قانون المالية 2018

إن مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار خاضع للرسم العقاري على الأملاك المبنية و غير المبنية طبقا للمادة 248 وما تلاها من مواد في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. وقيوم ا'مع بدفعه عند تحصله على وثيقة تسمى بإشعار بالدفع، حيث تقوم مصلحة الجباية بالمؤسسة بالتحقيق من مطابقة المعلومات الموضحة بإشعار بالدفع، وتسديد هذا الرسم يكون وفق ما نص عليه القانون أي في اليوم الأخير من الشهر الذي يلي تحصيل الكشوف.

6- الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة TABD

أنشأ هذا الرسم بموجب المادة 117 من القانون رقم 25/91 المتضمن قانون المالية لسنة 1992بمعدلين سنويين ،ولكنه لم يعرف التطبيق الفعلي إلا إبتداءا من سنة 1994، و في قانون المالية لسنة 2000 بموجب المادة 54 من القانون رقم 11/99 تم تعديل المادة المتعلقة بتأسيس الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة، و قد تمثل التعديل في إحداث تغييرين، الأول يتعلق برفع المبلغ السنوي للرسم والثاني يتعلق بفرض مبلغ رسم (معدل) لكل صنف من أصناف المؤسسات الخاضعة للترخيص. وحيث أن هذه الأخيرة ترتب حسب درجة الأخطار أو المساوئ التي تنجم عن استغلالها إلى ثلاثة أصناف. مؤسسات خاضعة إلى ترخيص الوزير المكلف بالبيئة ،مؤسسات خاضعة لترخيص الوالي المتخصص إقليميا و مؤسسات خاضعة إلى ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا، فإن هناك ثلاث معدلات لكل حجم من أحجام المؤسسة (الحجم هنا مقاس بعدد الأشخاص المشغلين) إضافة إلى معدل رابع خاص بالمؤسسات الخاضعة للتصريح بصفتها صنف أقل خطورة من الأصناف الثلاثة المذكورة سابقا.

بالنسبة لهذا الرسم تدفعه المؤسسة مرة واحدة فقط في السنة على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة على أساس تعداد المؤسسة، و هذا عند تلقيها وثيقة إشعار بالدفع، حيث تقوم مصلحة الجباية بالمؤسسة بالتحقيق من مطابقة المعلومات الموضحة بإشعار بالدفع، وتسديد هذا الرسم يكون وفق ما نص عليه القانون أي في اليوم الأخير من الشهر الذي يلي تحصيل الكشوف.

ويدفع الرسم لدى مصلحة الضرائب على مستوى ولاية ورقلة كونها المؤهلة لتحصيل هذا الرسم لتمويل الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

7- رسوم التكوين والتمهين TPA

تتمثل رسوم التكوين والتمهين في رسمين شبه ضريبيين مفروضين على المؤسسات التي لا تقوم بجهد لتقديم تكوين لفائدة عمالها أو لفائدة المتمهنين في إطار التكوين عن طريق التمهين، الرسمين المؤسسين للتكوين والتمهين (TPA) والمقدرين بـ 2% أي 1% من الأجر السنوي لعمليات التكوين المهني المتواصل و1% من الأجر السنوي لعمليات التكوين عن طريق التمهين، حيث يخضع مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP) لهذه الضريبة وذلك وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 149/98 المحدد لشروط وكيفيات تطبيق المادتين 55 و56 من القانون رقم02/97 حيث تستفيد المؤسسة من خلال بذلها جهدا تكوينيا من إعفاء كلي أو جزئي من الرسمين ويقصد بالجهد التكويني قيام المؤسسة باستقبال متربصي مراكز ومعاهد التكوين لتلقي تكوين.

ويقوم بدفع ضريبة التكوين المهني والتمهين في كل سداسي لمديرية كبريات المؤسسات (DGE) بالجزائر العاصمة كونها المؤهلة لتحصيل هذه الضريبة لتمويل الصندوق الوطني لتطوير التمهين والتكوين لكي يعيد إستثمارها في تدريب وتحسين مستوى العمال حسب طلب المؤسسات الإقتصادية، وذلك بعد قيام إدارة الموارد البشرية بإعداد الوعاء الضريبي لها ويتم التصريح بها في وثيقة (سلسلة G50).

وتتم عملية تبرير الجهد المبذول على مستوى مديرية التكوين والتعليم المهنيين بولاية ورقلة التي تقوم بمنح مجمع المؤسسة شهادة إثبات الجهد المبذول ليقدمها لمصالح الضرائب.

8- الرسوم الجمركية TD والمفروضة على بعض البضائع والمشتريات التي يتم إستيرادها من الخارج.[1]

ثالثا : الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية لخدمات الآبار.

يمكن تلخيصها في 12 مديرية منظمة على شكل إدارات، دوائر ومصالح متعددة منها " التقنية و الإدارية" والتي تعمل على دعم الرئيس المدير العام في اتخاذ قراراته تتمثل هذه المديريات فيما يلي :

- **المديريات الوظيفية**: هناك تسعة (09) وهي:

_ مديرية المالية والمحاسبة

_ مديرية القيادة الإستراتيجية

_ مديرية الموارد البشرية

_ مديرية تطوير الأعمال

_ مديرية المراجعة و التدقيق

_ المديرية القانونية

_ مديرية الاتصال

_ مديرية الجودة والوقاية والأمن

_ مديرية الإمداد واللوجيستيك.

- **المديريات العملية:**

هناك خمسة (05) مديريات عملية، كل واحدة تقوم بنشاطات معينة وهي:

_ مديرية التصنيع

[1] عمر الفاروق زرقون، **إنعكاس الإصلاح المحاسبي على الوظيفة المحاسبية و الجبائية في المؤسسة الإقتصادية** مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر . 2011 (مرجع سابق)

ـ مديرية حماية البيئة

ـ مديرية القياس والأعمال السلكية

ـ مديرية الزجر

ـ مديرية الخدمات

ومن مهامهم الأساسية ما يلي:

1- مديرية الجودة والوقاية والأمن (Q.H.S.E) من أهم مسؤولياتها:

السهر على تنفيذ برامج الحماية الصناعية والتي تتماشى مع السياسة المتبعة في المؤسسة، لاسيما تلك الموافق عليها عالميا والتي تدخل ضمن الحفظ والأمن (سلامة العمال، الذمة المالية، المحافظة على البيئة والحفاظ على الصحة).

تحسين بصفة دائمة نوعية الخدمات المقدمة والعمل على إرضاء المتعاملين داخليا وخارجيا.

2- مديرية الموارد البشرية (D.R.H) من أهم وظائفها:

التسيير والتنسيق الذي يعمل بصورة إيجابية وفق مناهج مدروسة لكل الموارد البشرية في المؤسسة.

المتابعة والمراقبة في مجال أنشطة وحدات المؤسسة التي تتعلق بإدارة وتسيير الموارد البشرية.

العمل على التأكد من احترام وتطبيق القوانين التشريعية المتعلقة بالموارد البشرية.

السعي قدما على تنظيم وتأطير الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة.

3- **مديرية تطوير الأعمال (D.B.D)** : تتمثل أهم وظائفها في:

إعداد مخطط التسويق وفقا للسياسة المتبعة في المؤسسة.

توجيه المؤسسة نحو فرص الشراكة.

التأكد من صحة المعاملات ومتابعة العقود والصفقات المبرمة.

إعداد كل التحاليل الداخلية والخارجية بغرض استخلاص نقاط الضعف ونقاط القوة للمؤسسة، لاسيما الفرص والتهديدات المرتبطة بأنشطة ووظائف المؤسسة.

4- **مديرية القيادة الإستراتيجية (D.P.S)** تتجلى مهامها في ما يلي:

تسيير وربط بصفة إيجابية لكل الموارد المتاحة.

التأكد من تنسيق المخططات المعدة مع وحدات المؤسسة ومدى تطابقها مع أهداف المؤسسة على المدى البعيد.

جمع وتحليل و تقييم مختلف تقارير العمل والتسيير في تقديمها في المدة والوقت المحدد.

5- **مديرية الإمداد واللوجستيك (D.A.L)** :تتلخص أشغالها في:

- تحقيق برامج التموين على المستوى الخارجي والداخلي في أحسن الظروف (تكاليف، مدة، نوعية)
- المساهمة في تحقيق برامج الاستثمارات المرتبطة بوسائل الإنتاج
- تسيير ذمت المؤسسة المالية على المدى البعيد (الاستلام، التسليم، الجرد، البيع، التنازل)؛
- تقديم كل الاحتياجات الضرورية المتعلقة بالإيواء، الإطعام، النقل؛
- إتاحة كل المواد الاستهلاكية (معدات وأدوات مكتبية، أدوات التنظيف الضرورية، معدات طبية، عتاد العمل والصيانة المخصص لجميع وحدات المؤسسة)؛
- تضمن وسيلة نقل العمال الدائمين، لاسيما الذين يعملون بصفة دورية.

6- **مديرية المحاسبة و المالية (D.C.F)** : تتجلى مهامها في ما يلي:

إعداد التقارير المتعلقة بالمحاسبة و المالية.

التنسيق بين الإدارات المختلفة للمؤسسة من جهة والإدارة العامة من جهة أخرى بالسهر على تطبيق القرارات في الإطار (القانوني، المحاسبي و المالي).

7- **مديرية التصنيع (D.F)** تتلخص أشغالها في:

تصنيع وتطوير كل الأنشطة المتعلقة بوسائل التنقيب وخدمات وأشغال الآبار.

تحقيق برامج الصيانة لمجموع وسائل الإنجاز.

8- **مديرية حماية البيئة (D.P.E)** تتمثل أهم وظائفها في:

- قيادة وتطوير كل الأنشطة الداخلة في تنظيف الأحواض (معالجة الغاز، تسريب كل الرواسب، إزالة الزيوت).
- تطوير نشاطات تنظيف الأحواض حسب الطلبات.
- تحقيق برامج الصيانة لمجموع وسائل الإنجاز.

9- **مديرية القياس والأعمال السلكية (WT.WL)** من أهم أهدافها ما يلي:

تطوير وقيادة نشاطاتها قصد تقييم وتحديد وسائل الانجاز.

تحقيق برامج الصيانة لمجموع وسائل الانجاز.

تسيير واستغلال كل الموارد المتاحة بشأن الأعمال المتعلقة بباقي المديريات التقنية.

10- مديرية الزجر (SNUBBING)

تتلخص أشغالها في:

التسيير والاستغلال بصفة دائمة كل الموارد المتاحة بهدف تحقيق كل الأعمال المتعلقة بسنوبينغ.

قيادة وتطوير الصيانة لمجموع وسائل الإنتاج.

السعي إلى تحقيق البرامج، قصد تقييم وتحديد وسائل الإنجاز.

البحث والتدقيق في السوق بالشراكة مع المديرية العامة وهيئة التسويق بهدف إنجاز مختلف التعاقدات.

11- مديرية المراجعة (AUDIT)

ومن أهم الأدوار التي تقوم بها هذه المديرية هي:

العمل والحرص على تقديم البرامج السنوية لمراقبة الحسابات وذلك وفقا لإستراتيجية المؤسسة المسطرة والمعدة من طرف رجال أعمال الإدارة والإطارات.

التأكد من صحة المراقبة الداخلية للحسابات وذلك باحترام لكل التطبيقات والإجراءات حتى يتسنى معرفة الخلل الوظيفي ومن اتخاذ الحلول الناجحة .

12- **مديرية الاتصال (COMMUNICATION)** و من أهم مهامها ما يلي:

إنجاز و تنظيم الاتصالات بين مختلف الفروع للمجمع.

اقتناء و تسيير وسائل الاتصالات.

صيانة وسائل الاتصالات.

تنظيم الاتصالات بين مصالح المجمع و المؤسسات الخارجية زيادة على هذا.

13- **مديرية الشؤون القانونية (SPM)**

تتلخص أشغالها في تقديم الاستشارات القانونية ودراسة جميع المشاكل والقضايا ذات الطابع القانوني التي تعترض المجمع وفروعه والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها وإعدادها بموجب القوانين و التشريعات الجزائرية بالإضافة إلى التفاوض بشأن الصفقات.

14- **مديرية الخدمات (WELL SERVICES)**

و هي مديرية حديثة النشأة بهدف إلى تطوير الخدمات التي يقدمها المجمع. [1]

[1] شريفي سمية " فعاليات تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية –جامعة محمد خيضر بسكرة – لسنة 2013 ص 58

- **عدد عمال المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار**[1]

وقد بلغ عدد عمال مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار حوالي 2.558 عامل في الوقت الحالي سنة2011 ذات أصناف مهنية مختلفة (إطارات، متحكمون، منفذون، وغيرهم)يتوزعون عبر مختلف المديريات

ملاحظة: هناك تركز كبير للمستخدمين في كل من مديرية الزجر ومديرية القياس والأعمال السلكية كونهما يمثلان أهم المديريات من حيث النشاط الاستغلالي ولطبيعة نشاط المؤسسة المتمثل في صيانة وخدمات والآبار.

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لمجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار.

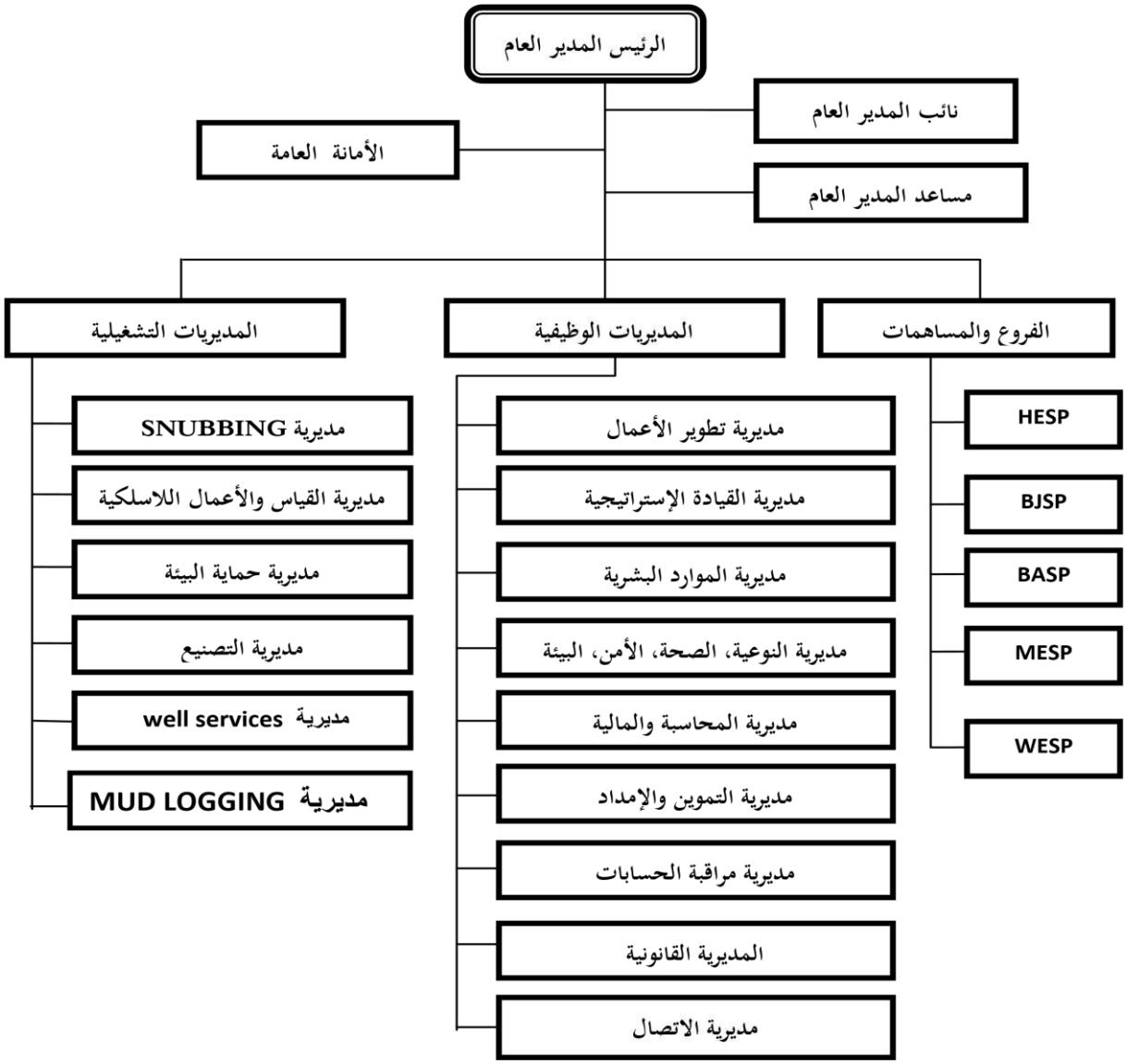

المصدر : من وثائق الشركة

[1] نفس المرجع السابق

المطلب الثاني :الأدوات المستخدمة في الدراسة

من خلال المعلومات والمعطيات والظروف المكانية والزمنية المتوفرة لدينا، ومن أجل إجراء الدراسة الميدانية فقد تم الإعتماد على الأداتين التاليتين:

الفرع الأول: المقابلة الشخصية

فمن خلال المقابلة الشخصية مع المسؤولين في الشركة الوطنية لخدمات الآبارENSP يمكننا معرفة الحقائق، والفهم الجيد لموضوع دراستنا، وذلك من خلال الإسئلة المطروحة حول الممارسات الجبائية في الشركات البترولية الجزائرية وتقييم هذه الممارسات مع القوانين والتشريعات الجبائية ، وكيفية تسييرها ومتابعتها، حيث تتيح لنا هذه الاخيرة فرصة أكبر لطرح الأسئلة التي ترتبط بالإشكالية المطروحة، من أجل فك الاستفسار حولها ومناقشتها.

وعليه يمكن الإعتماد على أداة المقابلة الشخصية بهدف التوصل إلى الفهم الجيد لإشكالية البحث والحصول على الطرق والأساليب لمعالجة المشكل المطروح.

الفرع الثاني: الوثائق الإدارية

في الجانب التطبيقي للدراسة تم الاستعانة بالوثائق الإدارية من مختلف مديريات الشركة أولها مديرية المحاسبة و المالية D.C.F والتي ساعدتنا كثيرا في دراستنا بالإضافة مديرية المراجعة و التدقيق AUDIT التي قدمت لنا مختلف المعلومات عن الشركة.

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

في هذا المبحث سنتطرق إلى دراسة تقييم الممارسات الجبائية في الشركة الوطنية لخدمات الآبارENSP وتسيير جبايتها من خلال الأدوات المستخدمة ومناقشة نتائجها.

المطلب الأول :نتائج الدراسة

بما أن الشركة الوطنية لخدمات الآبارENSP مؤسسة اقتصادية لها علاقة بمصلحة الضرائب، وهذا ما جعل التسيير الجبائي في المؤسسة من بين الاختيارات الجبائية المتاحة وذلك نظرا لخصوصية المؤسسة ودرجة المخطر الجبائي الذي يمكن أن تتعرض له. إذ أن للممارسات الجبائية دورا كبيرا من خلال تسوية مختلف العمليات الجبائية والتنسيق بين مصلحة الضرائب والشركة وفض مختلف النزاعات الجبائية .

الفرع الأول: الممارسات الجبائية في المؤسسة محل الدراسة

تخضع شركة الوطنية لخدمات الآبارENSP لمختلف الضرائب والرسوم كأي مؤسسة أخرى ،"و استعنا في اختبار هذه الفرضية على مجموعة من الأسئلة التي قمنا بطرحها في المؤسسة وهي موضحة في الجدول

جدول رقم(04): الضرائب والرسوم التي تخضع لها المؤسسة [1]

رقم سؤال/جواب	البيـــــــان
01	س: ما هو مستواك التعليمي ؟ ج: ليسانس كلاسيكي محاسبة.
02	س: سنوات الخبرة ؟ ج: 15 سنة .
03	س: هل توفر لكم المؤسسة دورات تكوينية ؟ ج: أحيانا
04	س: ما هو النظام المطبق في الشركة الوطنية لخدمات الآبار ؟ ج: النظام الحقيقي
05	س: بأي مصلحة يتم تسيير الجبائي ؟ ج: تسيير العمليات الجبائية مرتبط بمصلحة المالية والمحاسبة.
06	س: ما هي الضرائب المفروضة على شركتكم؟ ج: – الضريبة على الدخل الإجمالي IRG. –الضريبة على أرباح الشركات IBS. –الرسم على النشاط المهني TAP. –الرسم على القيمة المضافةTVA . – الرسم العقاريTF – الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة TAPD – رسوم التكوين والتمهين TPA – الرسوم الجمركية TD
07	س: هل يوجد اختلاف في مستوى ممارسة التسيير الجبائي في الشركة الوطنية لخدمات الآبار على غرار المؤسسات الأخرى؟ ج: لا يوجد اختلاف بينهم . بل يوجد اختلاف في نوعية الضرائب
08	س: برأيك هل كل الضرائب يتم دفعها في آجالها؟ ج: نعم بالطبع، تلتزم الشركة بالمواعيد المحددة لتجنب العقوبات.

[1] من إعداد الطالب بالإعتماد على المقابلة والأسئلة الشفهية

المصدر: من المقابلة والأسئلة الشفهية.

نلاحظ من خلال إجابته أنه شخص ملم وذو مستوى عالي في مجال الجباية فهو متحصل على شهادة لسانس كلاسيكي في المحاسبة وأنه يملك خبرة 15 سنة في هذا المجال بالإضافة إلى كون المؤسسة تهتم بتكوين عمالها وذلك بتوفير دورات تكوينية وملتقيات .

أما من ناحية التسيير الجبائي وتنظيم ضرائب فهي تخضع للنظام الحقيقي وأن شركتهم لديها أحسن تسيير جبائي وذلك بالتزامها بتحقيق أهدافها على أكمل وجه، وكل الضرائب تتم في آجالها المحددة دون تأخير فيها تجنبا للعقوبات الشركة الوطنية لخدمات الآبار تمارس تسيير جبائي مثلها مثل أي مؤسسة أخرى.

الجدول رقم(05): الضرائب والرسوم التي تخضع لها الشركة في ما يخص الضريبة على أرباح الشركات (IBS)[1]

رقم سؤال/جواب	البيـــان
01	**س: على أي أساس تفرض ضريبة IBS في مؤسستكم ؟ ج: ضريبة سنوية تفرض على الأرباح المحققة.**
02	**س: كيف يتم التصريح بهذه الضريبة؟ وعلى أي مستوى؟ ج: يتم دفعها لمديرية كبريات المؤسسات (DGE) بالجزائر العاصمة كونها المؤهلة لتحصيل هذه التسبيقات. (30%) من الضريبة المستحقة لسنة N-1**
03	**س: كيف تدفع هذه الأقساط (تسبيقات) ؟** **ج: تدفع كما يلي:التسبيق الأول: من 15 فيفري إلى 15 مارس؛/ التسبيق الثاني: من 15ماي إلى 15 جوان/؛ التسبيق الثالث: من 15 أكتوبر إلى 15 نوفمبر/ رصيد التصفية: حتى 15 أفريل من السنة الموالية (إيداع القوائم المالية).**

المصدر: من المقابلة والأسئلة الشفهية.

التعليق

نلاحظ أن الضريبة على أرباح الشركات بالنسبة للمديرية العامة للمجمع في اية السنة المالية بتجميع حسابات فروعها مع وبعد إستخراج النتيجة المحاسبية الصافية بدفع التصريح الخاص بالضريبة على أرباح الشركات إلى مصالح إدارة الضرائب.

يقوم مجمع المؤسسة بدفع أربعة أقساط خلال السنة، حيث تعتبر هذه الأقساط كتسبيقات حيث تقوم بتسديدها تلقائيا دون سابق إنذار، حيث يتم دفعها لمديرية كبريات المؤسسات (DGE) بالجزائر العاصمة كونها المؤهلة لتحصيل هذه التسبيقات. كما أن المؤسسة قد حددت أقساط هذه التسبيقات بـ: (30%) من الضريبة المستحقة للسنة الماضية (N-1)

[1] نفس المرجع السابق

الجدول رقم(06): الضرائب والرسوم التي تخضع لها الشركة في ما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي الرواتب والأجور [1]

رقم سؤال/جواب	البيـــــان
01	س: ما هي طريقة حساب الضريبة ؟ ج: حسب سلم خاص تضعه إدارة الضرائب.
02	س: ما هي الطريقة المعتمدة في حساب الضريبة؟ ج: يدويا ثم آليا .
03	س: كيف يصرح بها؟ ج: يصرح بها بوثيقة G50.

المصدر: من المقابلة والأسئلة الشفهية.

التعليق

ضريبة تقع على عاتق الأجراء تقتطع من الأجور والتعويضات والمكافآت للمستخدمين والمؤسسة مكلفة فقط بجمعها، حيث يتم دفعها شهريا لمديرية كبريات المؤسسات DEG بالجزائر العاصمة كونها المؤهلة لتحصيل هذه الضريبة قبل الـ20 من الشهر الموالي ويتم التصريح ا في وثيقة G50.

الجدول رقم(07): الضرائب والرسوم الأخرى التي تخضع لها

رقم سؤال/جواب	البيـــــــــان
01	س:تخضع الشركة لضرائب أخرى على غرار الضرائب السابقة .ما هي ؟ ج:. تخضع الى : 01- الرسم العقاريTF : يفرض على المداخيل العقارية، أي المداخيل الآتية من تأجيل العقارات 02- الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة TABD: بموجب قانون المالية لسنة 2000 المادة 54 من القانون رقم 11/99 03- رسوم التكوين والتمهين TPA: المقدرين بـ 2% أي 1% من الأجر السنوي لعمليات التكوين المهني المتواصل 04- الرسوم الجمركية TD: في حالات الاستيراد من الخارج
02	س:ماهو الحدث المنشئ لضريبة TVA لشركة ؟ ج:. تفرض على رقم الأعمال المحقق خلال الشهر السابق مع إظهار الرسم المستحق على المبيعات والرسم القابل للاسترجاع لمختلف المشتريات
03	س: ما هو معدل المعمول به لضريبة TVA ؟ ج: يتم تطبيق الرسم وفق معدلين المخفض (9%) والعادي (19%)
04	س:حالات الاعفاء من ضريبة TVA ؟ ج: إعفاء يخص المؤسسات البترولية أي في حالة الفواتير تحتوي على سلع ومنتجات وخدمات وتكون هذه الأخيرة المفوترة تنتمي إلى هذه التعاملات،بشرط تبرر بشهادة إعفاء بترخيص من إدارة الضرائب
05	س: كيف تصرح هذه الضريبة ؟ ج:. قبل20 من الشهر الموالي ويتم التصريح بها في وثيقة (سلسلة G50).

المصدر: من المقابلة والأسئلة الشفهية.

[1] نفس المرجع السابق

الفرع الثاني: تقييم الممارسات الجبائية في شركة الوطنية لخدمات.الآبار : هذا التقييم عبارة عن اختبار أولي للفرضية الثانية:" واقع تقييم الممارسات الجبائية في شركات الوطنية خ.آ ،" واستعنا في اختبار هذه الفرضية على مجموعة من الأسئلة التي قمنا بطرحها في المؤسسة وهي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (08): تقييم الممارسات الجبائية في شركة الوطنية لخدمات الآبار بخصوص فعالية التسيير الجبائي[1]

الرقم سؤال/جواب	البيـــــان
01	**س: هل شركة البترولية تمارس التسيير الجبائي بطرق ممنهجة ومقننة؟ ج: تمارس التسيير الجبائي انطلاقا من قانون داخلي خاص بالشركة والمراسيم والتشريعات المنصوص عليها في الجريدة الرسمية**
02	**س: هل تستفيد مؤسستكم من امتيازات جبائية؟ وما هي هذه الامتيازات؟ ج: نعم بالطبع لأن لها صورة جيدة لدى الإدارة الجبائية ولهذا منحتها امتيازات .** **الامتيازات هي: – اعفاء من TVA بالنسبة للتعاملات مع المؤسسات البترولية.** **– إعفاء من حق الطابع DT بحكم أنها لا تتعامل بالنقديات** **– تخفيض بالنسبة للأرباح المعاد استثمارها ب 12.5%**
03	**س: هل تعرضت الشركة لعقوبات من قبل بسبب التأخر أو غياب التصريحات؟ ج: لا .**
05	**س: ما الذي يدل على اهتمام مؤسستكم بالجانب الجبائي؟ ج: التزامها بتسديد الضرائب في آجالها المحددة**

المصدر: من المقابلة والأسئلة الشفهية.

التعليق:

نلاحظ أن على الشركة إتباع خطة مدروسة لتسيير وتحليل الأهداف المسطرة بما في ذلك دمج التسيير الجبائي في أنظمة تسيير المؤسسة وتحقيق الأهداف الجبائية حتى يتسنى لها الاستفادة من الالتزامات الجبائية الممنوحة من طرف المشرع.

وتعتبر الشركة ذات تسيير جبائي جيد وهذا راجع لالتزامها بالتصريحات الجبائية في آجالها المحددة، وهذا ما أعطى صورة جيدة للشركة، مما أدى لعدم تعرضها لعقوبات.

[1] نفس المرجع السابق

الجدول رقم(09): العلاقة التي تربط شركة الوطنية لخدمات الآبار بالإدارة الجبائية

رقم سؤال/جواب	البيـــــــيان
01	**س: ما هي طبيعة العلاقة التي تربط شركة الوطنية لخدمات الابار بالإدارة الجبائية؟ ج: علاقة وطيدة**
03	**س: هل شركة الوطنية لخدمات الابار على إطلاع بالتعديلات في دليل الإجراءات الجبائية الذي يتعلق بالشركة؟ ج: نعم.**
04	**س: ما هو دليل حسن العلاقة بين مؤسستكم والإدارة الجبائية؟** **ج: إلتزام المؤسسة بمواعيد تسديد الضرائب في آجالها جعلها تحتل صورة جيدة لدى الإدارة الجبائية.**

المصدر: من المقابلة والأسئلة الشفهية.

التعليق:

توجد علاقة وطيدة بين شركة الوطنية خ.آ والإدارة الجبائية من ناحية التسديد في الآجال المحددة

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج.

الفرع الأول: مناقشة اختبار الفرضيات.

أولا: اختبار الفرضية الأولى " تخضع الشركات البترولية لمختلف الضرائب والرسوم كأي مؤسسة أخرى؛"

من خلال المقابلة الشفوية وتقييم الضرائب والرسوم التي تخضع لها المؤسسة تبين أن شركة الوطنية خ.آ تخضع للضرائب والرسوم مثل غيرها من المؤسسات الأخرى وهذا يدل على صحة الفرضية.

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية ". تعمل المؤسسة على تحسين التسير الجبائي في المؤسسة من أجل تحسين علاقة مع إدارة الضرائب "

بعد اختبار التقييم الأولي للفرضية ثبت أن شركة الوطنية خ.آ تمارس تسيير جبائي جيد وذلك وفق المراسيم والتشريعات الجبائية وأنها تستفيد من التزامات جبائية واحترامها الآجال المحددة لدفع وتجنبها لعقوبات التأخير وهذا دليل لصحة الفرضية.

ثالثا: إختبار الفرضية الثالثة" لكي نحقق الأهداف الجبائية و المالية للمؤسسة علينا دمج التسيير الجبائي ضمن الأولويات الأساسية للشركة البترولية "

تهدف شركة الوطنية خ.آ على الحرص من اجل تسوية جميع المعاملات الجبائية في أجالها وذلك من اجل ضمان حسن التسيير الجبائي والاستفادة من الامتيازات الممنوحة في أجالها ولعدم تعرضها للعقوبات من طرف الإدارة الجبائية مما يدل على صحة الفرضية.

الفرع الثاني: نتائج اختبار الفرضيات.

بعد ما قمنا بجمع المعلومات حول موضوع البحث، وبعد إجراء دراسة حالة في شركة الوطنية لخدمات الابار والقيام بالمقابلات توصلنا إلى النتائج التالية:

تخضع الشركة الوطنية خ.آ لمختلف الضرائب والرسوم وهذا من خلال ثبات صحة الفرضية الأولى؛

الشركة الوطنية خ.آ تمارس التسيير الجبائي بإتباع قوانين المعمول بها بالشركة والقوانين التي تخضع لها باقي المؤسسات، بالإضافة إلى التشريعات والمراسيم الجبائية التي تحديد ضرائبها والإلتزام بدفعها في آجالها وهذا تأكيد لصحة الفرضية الثانية؛

تهدف شركة الوطنية لخدمات الابار من اجل ضمان حسن التسيير الجبائي وذلك من اجل تسوية جميع المعاملات المالية والجبائية في اجالها و منه الاستفادة من الامتيازات الممنوحة وعدم تعرضها للعقوبات من طرف الإدارة الجبائية مما يدل على صحة الفرضية الثالثة.

خلاصة الفصل:

حاولنا خلال هذا الفصل التطبيقي دراسة الممارسات الجبائية ل شركة الوطنية لخدمات الابار وذلك من خلال عرض لمحة عن الشركة بالإضافة إلى عرض الهيكلها التنظيمي، كما تطرقنا إلى إختبار أولي للفرضيات وذلك بواسطة طرح مجموعة من الأسئلة والإجابة عنها بالإضافة إلى إختبار هذه الفرضيات وتحليل النتائج ومناقشتها.

حيث تأكد لنا أن الشركة الوطنية خ.آ تخضع للضرائب كغيرها من المؤسسات وتمارس جبايتها وذلك بتطبيق القوانين والإلتزام بالتصريحات في وقتها لإرسالها لمديرية كبريات المؤسسات DEG بالجزائر العاصمة كونها المؤهلة لتحصيل هذه الضريبة الجبائية وكغيرها من الشركات فهي تستفيد من امتيازات جبائية بالإضافة إلى الحرص على عدم التعرض للمخاطر.

الخاتمة العامة

خاتمـــة:

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع الممارسات الجبائية في شركة الوطنية لخدمات الابار ، لمعالجة إشكالية البحث المتمثلة في الممارسات الجبائية لشركة الوطنية بالإدارة الجبائية وكيف يتم تقييم عملياتها؟، من خلال الفصلين الأول والثاني باستخدام المنهج والأدوات المشار لها في المقدمة، وإنطلاقا من الفرضيات التي تمت صياغتها لإثبات صحتها .

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها في الجانب النظري والتطبيقي ونتيجة دراسة الحالة التي قمنا بها في شركة الوطنية لخدمات الابار بحاسي مسعود يمكننا سرد مجموعة من النتائج وهي كما يلي:

- شركة الوطنية لخدمات الابار تخضع للضرائب كغيرها من المؤسسات وتمارس جبايتها وذلك بتطبيق القوانين والإلتزام بالتصريحات في وقتها لإرسالها لمديرية كبريات المؤسسات DEG بالجزائر العاصمة كونها المؤهلة لتحصيل هذه الضريبة الجبائية من خلال التصريح الدوري بجدول النتائج المحققة خلال تلك الفترة الشهر، الثلاثي، والسنوي
- ضريبة سنوية تفرض على الأرباح المحققة.
- التسيير الجبائي يعني الإستفادة من مزايا الإختيارات الجبائية وتجنب العقوبات والغرامات و التكاليف الإضافية .
- القيام بدورات تكوينية للمكلفين بالضريبة من شأنه أن يرفع من كفاءة المسيرين، ومن ثم تدنية المخاطر .
- أن التسيير الجبائي لايعمل به من اجل الحفاظ على الأمن الجبائي الذي يجعل المؤسسة بعيدة كل البعد عن الغرامات والعقوبات بل تعدى ليأخذ بالإعتبار متطلبات جديدة مثل: الإفصاح الجبائي لأصحاب المصلحة ...، أي أنه خرج من التسيير من أجل المحافظة على العلاقة بين الشركة وإدارة الضرائب وتحسين صورتها .

التوصيات: يمكن توضيحها في مايلي:

- إن عملية التسيير الجبائي مفيدة لشركة من أجل تخفيض الأعباء الجبائية؛
- على الشركة إنشاء مصلحة خاصة للتسيير الجبائي لتقييم ممارساتها؛

- على المؤسسة القيام بالمتابعة المستمرة للضرائب الممنوحة من المشرع لكي تستفيد من الامتيازات الجبائية.
- السهر على حسن تبادل المعلومات الجبائية بين الشركة الأم وباقي الفروع و المديريات
- الرفع من مستوى الثقافة في المجال الجبائي للمسيرين من خلال فتح وزيادة مجال التكوينات والتربصات .
- إدراج المراجعة الجبائية في المؤسسة ضمن التسيير الجبائي كونها تفتقر لهذا العامل مع محاولة إرساء تسيير جبائي يتكيف مع التشريع الجبائي.
- توظيف أو تكوين مختصين مؤهلين في مجال الجبائي.

آفاق الدراسة: يوجد مجالات نأمل أن يتطرق لها الباحثون في البحوث القادمة ومنها:

- جباية المؤسسات الجزائرية بين النظرية والتطبيق
- جباية مجمعات على ضوء التشريع الجبائي الجزائري
- فعالية التسيير الجبائي
- أهمية الوعي الضريبي في المؤسسات .

المراجع

قائمة المراجع:

1) ريغي عبد الرزاق ،**أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي بالمؤسسات البترولية حالة المؤسسة الوطنية للخدمات الآبار– حاسي مسعود–فترة** 1323/1321، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي،"غير منشورة،" تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،1322/1321.

2) عباسي صابر "**أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية**" (دراسة تحليلية قياسية لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة– الجزائر) مذكرة مقدمة لإستكمال نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وجباية،" غير منشورة،" جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 1321/1322.

3) عياض محمد عادل "**محاولة تحليل التسيير الجبائي وآثاره على المؤسسات** ") حالة شركات الأموال في التشريع الجبائي الجزائري(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع إدارة الأعمال، "غير منشورة،" جامعة قاصدي مرباح ورقلة 1330/1331.

4) وادة علي ،**أثر التسير الجبائي في تدنية المخاطر الجبائية**، دراسة حالة مؤسسة النقل الحضري والشبه الحضري ورقلة ،مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهاردة ماستر أكاديمي، "غير منشورة،" تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة ورقلة ،1322/1321.

5) عمر الفاروق زرقون، **إنعكاس الإصلاح المحاسبي على الوظيفة المحاسبية و الجبائية في المؤسسة الإقتصادية** مذكرة ماستر غير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر . 2011

6) [1] حميداو صالح، **دور المراجعة في تدنية المخاطر الجبائية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر . 2011/2010 ،

7) Anis mouilhi, **la gestion fiscale de l'entreprise** (cas de la Tunisie),2006.

المقالات

1) إ.زوق الحواس. **فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار** مجلة الباحث

2) عباسي صابر وشعوبي محمد فوزي ،**أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية**، مجلة الباحث عدد 21، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر ،2013.

الملتقيات:

- زرقون محمد، محاضرة في مقياس التسيير والمراجعة الجبائية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة .

المراسيم:

– وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ،.

– وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الرسم على رقم الأعمال ،

الانترنات :

.موقع المديرية العامة للضرائبDGE

الملاحق

ملحق رقم (1) شهادة الاعفاء من رسم على القيمة المضافة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Série F., n° 21(2006)

ضريبة

مديرية الضرائب لولاية

مفتشية الضرائب

N° (1)

ANNEE : 2015

№ 04282

ATTESTATION D'EXONERATION DE LA TAXE SUR LA VALEUR AJOUTEE

(ARTICLE 9 DU CODE DES TAXES SUR LE CHIFFRE D'AFFAIRES)

Je soussigné (2) Directeur Opérations, Division Production

Redevable n° (3) 0000 1600 1376 7449 1001

Exerçant l'activité de Developpement et Production des Hydrocarbures

Exonérée en vertu des dispositons de l'article 9 du code des Taxes sur le Chiffre d'Affaires :

Certifie que les produits, articles services ou travaux suivants (4) Réalisation des Opérations de Wire line et de well testing.

D'origine (5) [redacted], contrat OI I/64/ap/13.

Qui me sont fournis pour un montant hors TVA, de (6) 550 143 765,29

Montant de la TVA correspondante non perçue sont destinés à être utilisés dans mon activité. 33 524 440,10 DA (6)

Je m'engage à acquiter le montant de la taxe sus indiquée au cas où ces produits ou biens ne recevraient pas la destination ayant motivé l'exonération, sans préjudice des pénalités visées aux articles 116 à 139 du code des Taxes sur le Chiffre d'Affaires,et de toute conséquence de droit pouvant résulter d'un tel détournement d'emploi.

Hydra Alger le 20/10/2015

(7)

[redacted]

Directeur Opérations

1) - N° Dans la série annuelle de l'entreprise,
2) - Nom, Prénoms ou raison sociale et adresse du bénéficiaire,
3) - Numéro d'identification Statistique,
4) - Désignation exacte des articles produits et services ou travaux du fournisseur,
5) - Désignation du pays d'origine des produits ou articles (local ou importation),
6) - Montant exact de la valeur d'acquisition et de la TVA non perçue;

المصدر : المؤسسة الوطنية للخدمات الآبار

المديرية العامة للضر
N GENERALE DES IMPOTS
مديرية .....
N .....
مفتشية الضرائب لـ .....
ON DES IMPOTS DE .....
قباضة الضرائب لـ
DES IMPOTS DE .....
E DE ..... بلدية

200 ..... الشهر
200 ..... الفصل
Mois de 200
..... Trimestre 200

للتذكير إجباريا
A RAPPELER OBLIGATOIREMENT

F. J.

nposition :

الضرائب والرسوم المحصلة فورا أو عن طريق الإقتطاع من المصدر
تصريح يقوم مقام حافظة إشعار بالتسديد

IMPOTS ET TAXE PERÇUS AU COMPTANT OU PAR VOIE DE RETENUE A LA SOURCE

DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU - AVIS DE VERSEMENT

M ..... السيد (ة) : .....
(nom et prénom - raison sociale) (الإسم - اللقب - إسم الشركة)
Activité / Profession : ..... النشاط أو المهنة : .....
Adresse : ..... العنوان : .....

IMPORTANT !

هذا التصريح يجب أن يقدم إلى قباضة الضرائب خلال العشرين يوم الأولى من الشهر

La présente déclaration doit être déposée à la recette des impôts dans les **VINGT PREMIERS JOURS DU MOIS.**

رمز النشاط
CODE ACTIVITE

Série G. n° 50

Taxe sur l'activité professionnelle au taux de 2% الرسم على النشاط المهني بمعدل

Opérations imposables العمليات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires رقم الأعمال	Chiffre d'affaire imposable Recettes professionnelles imposables	Montant à payer (en DA)
Affaires bénéficiant d'une réfaction de 50%	1313600,00	336 000,00	6.720,00
Affaires bénéficiant d'une réfaction de 30%			
Affaires sans réfaction			
Affaires exonérées			
Recettes professionnelles (Professions libérales)			
ser autres taux de réfaction le cas échéant — TOTAL	336 000,00	336 000,00	6720,00

Acomptes IBS التسبيقات على الحساب للضريبة على أرباح الشركات

Acomptes IBS	Détermination des acomptes provisionnels	Montant à payer (en DA)
..... Acompte provisionnel		
	TOTAL	

IRG salaires et autres retenues à la source IRG / IBS الضريبة على الدخل الإجمالي على الأجور والإقتطاعات الأخرى من المصدر لـ ض. د. إ/ض. أ. ش.

Catégorie de revenus soumis à une retenue à la source IRG ou IBS	Revenus nets imposables	Taux	Montant à payer (en DA)
IRG/ Traitements salaires, pensions et rentes viagères		Barème	1581142,372
IRG/ Revenus des créances, dépôts et cautionnements		10 %	
IRG/ Bénéfices distribués par les sociétés de capitaux, libératoire		15 %	
IRG/ Revenus des bons de caisse anonymes		50 %	
IRG/ Autres retenues à la source			
IBS/ Revenus des entreprises étrangères non installées en Algérie (prestations de services) (1)		24 %	
IBS/ Autres retenues à la source			
indre relevé détaillé des retenues à la source par entreprise. — TOTAL			1580.623,72

ملحق رقم (2) التصريح بالضرائب والرسوم في وثيقة G50

المصدر : المؤسسة الوطنية للخدمات الآبار

الفهرس

الفهرس

الإهداء II

الشكر III

الملخص IV

قائمة المحتويات V

قائمة الجداول VI

قائمة الأشكال والرموز..... VII

قائمة الملاحق..... VIII

مقدمة..... ب

الفصل الأول: : الأدبيات النظرية لواقع الممارسات الجبائية في المؤسسة

تمهيد..... 6

المبحث الأول: ماهية التسيير الجبائي 7

المطلب الأول: مدخل التسيير الجبائي 7

الفرع الأول: مفهوم وضرورة التسيير الجبائي 7

أولا: مفهوم التسيير الجبائي..... 7

ثانيا: ضرورة التسيير الجبائي 8

الفرع الثاني: أسس التسيير الجبائي ومميزاته 9

أولا: أسس التسيير الجبائي..... 9

ثانيا: مميزات التسيير الجبائي..... 9

الفرع الثالث: مبادئ وحدود التسيير الجبائي 9

المطلب الثاني: العمليات الجبائية في المؤسسة البترولية 11

الفرع الأول: التصريحات الجبائية في المؤسسة البترولية 11
أولا: التصريحات المحدد قانونا بالوجود 11
ثانيا: الضرائب المفروضة على الشركات البترولية.....11
الفرع الثاني: تقييم فعالية التسيير الجبائي 14
اولا :تحسين فعالية الاداء الجبائي.....14
ثانيا : الامن الجبائي 15
الفرع الثالث: التحديات والرهانات التي يواجهها المسير الجبائي 16
المبحث الثاني: الدراسات السابقة 19
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة..... 19
المطلب الثاني: تقييم الدراسات السابقة..... 20
المطلب الثاني: تقييم الدراسات السابقة..... 21
خلاصة الفصل 24
الفصل الثاني: دراسة حالة للشركة الوطنية لخدمات الابار
تمهيد.....26
المبحث الأول: طريقة والأدوات..... 27
المطلب الأول: طريقة الدراسة..... 27
الفرع الأول: مصادر المعلومات 27
الفرع الثاني: مجتمع وعينة..... 27
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة 38
الفرع الأول: المقابلة الشخصية 38
الفرع الثاني: الوثائق الإدارية 38
المبحث الثاني: النتائج والمناقشة..... 38
المطلب الأول: نتائج الدراسة 38
الفرع الأول: الممارسات الجبائية في المؤسسة محل الدراسة 39
الفرع الثاني: تقييم الممارسات الجبائية في شركة الوطنية لخدمات الابار 42
المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج 38
الفرع الأول:مناقشة اختبار الفرضيات.....43

الفرع الثاني :نتائج اختبار الفرضيات.....44
خلاصة الفصل 45
خاتمة 47
المراجع 50
الملاحق.....51
الملحق الأول.....52
الملحق الثاني.....53
الفهرس..... 54